

**السياسات الحريية
و
مسلسل التعطيل**
(٣٠ سنة: بالأرقام و الحقائق)

السياسات الحريية و مسلسل التعطيل (٣٠ سنة: بالأرقام والحقائق)

تيار المستقبل
مركز التوثيق والدراسات

فهرست

7.....	المقدمة
13.....	الفترة الزمنية للحكومات الحزبية
21.....	كلفة الحرب والدمار
25.....	مسلسل التعطيل
37.....	الدين العام: أول ضحايا التعطيل
53.....	قصة الكهرباء: نصف الدين العام
67.....	1993: التتقيب عن النفط والغاز
77.....	إنجازات وخطط رغم التعطيل
81.....	السياسة الاجتماعية
105.....	مؤتمر "سيدر": فرصة جديدة
115.....	خلاصات

المقدمة

مع كل فشل أو عجز عن مواجهة استحقاقات اقتصادية أو مالية أو اجتماعية، يلجأ البعض لتحميل مسؤولية الفشل إلى الأعوام الثلاثين الماضية والسياسات الاقتصادية والمالية للحريية السياسية.

قبل عشرة أعوام كانت مسؤولية الفشل تُلقى على السنوات العشرين الماضية، وقبل عشرين سنة أُلقيت المسؤولية على السنوات العشر التي سبقتها، وكل ذلك بهدف النيل من الرئيس الشهيد رفيق الحريري وسياساته، وكأنه لم يتعاقب على السلطة خلال تلك الحقبة أربعة رؤساء للجمهورية وسبعة مجالس نيابية وثمانية رؤساء حكومة تداولوا السلطة، وأكثر من خمسة عشر سنة من الوصاية السورية السياسية والأمنية والاقتصادية على مقدّرات لبنان وشعبه.

من 1989 إلى 2019 هي الأعوام الثلاثون، تبدأ مع الحكومة العسكرية للعماد ميشال عون وتنتهي بعهد

الرئيس ميشال عون، وما بينهما مسلسل طويل من الإنجازات السياسية والاقتصادية والإعمارية، ومن الإخفاقات والحروب الداخلية والإقليمية ومعارك تعطيل الدولة والمؤسسات والدستور.

على مدى ثلاثة عقود بقيت "السياسات الاقتصادية" الأكثر إثارة للجدل، وتعرضت لحمولات لم تنقطع واتهامات بلغت حدود التخوين من دون أن يقابلها معارضوها بمشروع بديل سوى "تعطيل" هذه السياسات والعمل على عرقلتها، ليثبت بالوجه الرسمي والرقمي أن مسلسل التعطيل الذي لازم الحكومات الحريية يتحمّل مسؤولية أساسية في وصول الدين العام إلى ما وصل إليه.

كان للرئيس الشهيد رفيق الحريري أعداءٌ كثير تناوبوا على استهدافه، لكن "الوقت" تقدّم صفوفهم على الدوام.

خاض سباقاً مع الوقت منذ بداية عمله السياسي وصولاً إلى مؤتمر باريس 2، ليعوّض عن هدرين طويلين أطبقا على أنفاس الدولة واللبنانيين: الهدر الناجم عن فترة الحرب الأهلية التي أخرت لبنان عن اللحاق بركب النمو والتقدّم 15 عاماً، وجنحت به نحو خراب ديموغرافي واقتصادي أطاح الطبقة الوسطى وضعضع مرتكزات التوازن الاجتماعي. والهدر الناجم عن فترات المماطلة

والتعطيل التي لجأت إليها أحزاب وقوى سياسية مع امتداداتها الإقليمية.

"هدر الوقت" كان سلاحًا فتاكًا في يد معارضي "السياسات الاقتصادية" في مرحلة رفيق الحريري والمراحل اللاحقة، وهو هدر ضرب رقمًا قياسيًّا بعد اغتياله حيث بلغت فترات "الفراغ" في المؤسسات الدستورية ما مجموعه 7 سنوات كاملة من أصل 14 سنة.

إن سياسات رفيق الحريري الاقتصادية ارتكزت في بداياتها إلى سياسة إعادة إعمار البنى التحتية وتطويرها رغم المخاطر والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان، لأنها تمثل حاجة ملحة لكل المواطنين ولكل القطاعات الاقتصادية. كما أطلقت حكومتي مشروع "سيدر" للنهوض والإصلاح والاستثمار في تطوير البنى التحتية، رغم الحروب والثورات التي تجتاح المنطقة للأسباب عينها.

خلاصات كثيرة تستحق النقاش في هذه الصفحات التي تكشف النقاب عن وقائع تُنشر للمرة الأولى، وتختصر شغف الحرية السياسية وحلمها المستدام لبناء وطن يليق بمن فيه، مقابل تعنت مجموعة من السياسيين احترفت العجز والعرقلة.. وتحميل المسؤولية للآخرين.

محاكمة "السياسات الاقتصادية" حقّ لأي كان، شرط اتّباعها أصول المحاكمات، التي تتطلّب قضاةً يقيّمون هذه السياسات بظروفها الموضوعية بعيداً عن "شهود الزور" الذين امتنّهنوا تضليل الرأي العام على مدى ثلاثين عاماً.

تلك المحاكمات جرت وما زالت تجري بمعزل عن الصراعات السياسية المستدامة وبمعزل عن الحروب الإسرائيلية ونتائجها، وبمعزل عن دور السلاح غير الشرعي في الحياة الوطنية، وبمعزل عن الحروب الإقليمية وتورّط بعض اللبنانيين فيها، وبمعزل عن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية اللبنانية، وبمعزل عن الانقسامات التي لم تنج منها حكومة من الحكومات، وبمعزل عن اغتيال الرئيس رفيق الحريري وموجة الاغتيالات التي أعقبته. ولطالما تصرّف معظم أهل السياسة والأحزاب مع السياسات الاقتصادية والمالية باعتبارها جزيرة قائمة في ذاتها، يردون فشلها ونتائجها وسلباتها إلى أوجه الخلل التقني والإداري ويحجبون عن الأنظار الأسباب العميقة للأزمة.

هذا الكتيّب ليس موجّهاً إلى السياسيين ولا للردّ على أي من الأحزاب والقيادات، وإنما تمّ إعداده ليكون في عهدة شباب وشباب لبنان الذين يجرى التسلّل إلى

عقولهم ليزرعوا فيها وقائع زائفة تكرر مفهوم "الأعوام الثلاثين"، وكأنه البئر الزمني للفساد والهدر في لبنان، ويحجبون عنهم الحقائق والأرقام والأحداث التي ازدحمت طوال السنوات الثلاثين، وسبقتها أعوام حرب وانهيارات أهلية وإقليمية استمرت لأكثر من ثلاثين عامًا آخر.

وبكل الصراحة التي توجبها المرحلة الاستثنائية التي يمرّ بها لبنان، فإن الكتيّب لا يرمي إلى التغطية على الشوائب والأخطاء التي اعترت التجربة الحريية وما احتوته من وجوه تقصير أشخاص تسلّقوا السلطة باسمها واستفادوا على ظهرها في غير موقع مالي وسياسي واقتصادي. ولكنه في الوقت ذاته هو كتيّب يلجأ إلى الحقائق والأرقام والوقائع التاريخية ليرفع الظلم عن حقبة في تاريخ لبنان، ويصحّح خطأً سياسياً شائعاً يتعامل معه المتحاملون بصفته حقيقة مثبتة.

في هذا الكتيّب موجزٌ بالوقائع والأرقام عن الإنجازات التي حققتها سياسات الرئيس رفيق الحريري، والحكومات التي اعتمدت "السياسات الاقتصادية" نفسها بعد اغتياله. كما يتضمّن عينات من مسلسل التعطيل الذي واجه هذه "السياسات"، والالتهامات التي تجاهلت عوامل كثيرة مثل

حرب الخليج وتدايعات 11 أيلول وغزو العراق، وترهّل الإدارة وعدم قدرتها على التلاؤم مع الاستراتيجيات الاقتصادية الجديدة. كما يتناول الحملات التي أغفلت أربعة عوامل جوهرية ينبغي الوقوف عندها بالتفصيل لدحض ما يشاع من أخطاء وأضاليل عن قصد أو عن جهل، وهي:

الفترة الزمنية الفعلية لحكومات الحرية الاقتصادية، والظروف والدوافع التي سبقتها، والتحدّيات والعوائق التي رافقتها، وأخيرًا أهمية الإنجازات التي حقّقتها.

شكرًا لكل من ساهم في إعداد هذا الكُتيب ولفريق العمل في تيار "المستقبل" الذي يضع في عهدة الرأي العام اللبناني تقريرًا موثّقًا بالحقائق والأرقام، يدحض كافة الأضاليل والحملات التي تعمّدت وضع إخفاقات الأعوام الثلاثين في ذمّة الحرية السياسية لتبرئة ذمم الذين تعاقبوا على التعطيل.

سعد الحريري

الفترة الزمنية للحكومات الحريية

إن تحميل الحريية السياسية والاقتصادية مسؤولية ثلاثين عامًا بين 1989 و2019 فيه الكثير من المبالغة ومجافاة الحقيقة للأسباب الآتية:

الأول: أن خمسة رؤساء حكومة من خارج فلك "الحريية" شكّلوا ثمانية حكومات بين العامين 1989 و2019، مجموعها الزمني نحو عشر سنوات من أصل ثلاثين كما يتبين من الجدول المنشور أدناه.

الثاني: أن الفترة الزمنية الوحيدة التي تمكّنت خلالها الحكومات الحريية من الإنجاز الحقيقي هي حكومات الرئيس الشهيد رفيق الحريري الممتدة من 1992 حتى 1998، والتي حققت، وبشقّ النفس المحلي والإقليمي والمالي، تجديد الثقة ببلدان وانتشاله من الدمار الذي خلّفته الحرب الأهلية. أما الحكومات اللاحقة، بما فيها حكومتا رفيق الحريري (2000 و2003) وصولاً إلى حكومة الرئيس سعد الحريري (2018-2019) فقد شهدت مسلسلاً

متواصلًا من التعطيل المبرمج الذي أرخى بتأثيره على مختلف جوانب الحياة الوطنية.

الثالث: أن الأكثريات النيابية في البرلمانات المتعاقبة منذ 1992 شاركت أو وافقت على السياسات المالية والاقتصادية التي تقدّمت بها الحكومات الحزبية، فيما تمكّنت الأكثريات ذاتها من تعطيل البرامج الإصلاحية التي نادت بها.

الرابع: أن الرئيس رفيق الحريري لم يكن وحده صاحب القرار في الحكومات التي شكّلها، باعتبار أنها حكومات "ائتلافية" جرى تشكيلها في ظل الوصاية السورية التي تمثّلت بحلفاء برتبة ودائع سياسية. وكذلك هو حال حكومات الرؤساء السنيورة وسلام والحريري لاحقًا، مع اختلاف الظروف والوصايا والودائع.

الخامس: أن تسعة أعوام من الأعوام الثلاثين تُحتسب في خانة التعطيل الشامل الذي تميّز به عهد الرئيس إميل لحود وشهد أعنف إجراءات عقابية بحق الحزبية وصلت حدود تهديد الرئيس رفيق الحريري نفسه بخيار من اثنين: السجن أو مغادرة لبنان.

السادس: إن خمسة عشر عامًا من أصل ثلاثين تُحتسب من مرحلة ما بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق

الحريري، وهي المرحلة التي اتّسمت بمشاركة كافة القوى السياسية في السلطة، بما في ذلك "التيار الوطني الحرّ" والثنائي الشيعي والحزب "التقدمي الاشتراكي" وتيار "المستقبل" وحزب "القوات اللبنانية" وكافة القوى الأساسية أو الرديفة.

الحكومات التي شكّلت من خارج الحزبية خلال ثلاثين عامًا

المجموع	حكومة الرئيس ميشال عون (22 أيلول 1988 - 13 تشرين أول 1990) وكان الرئيس سليم الحص رئيسًا للحكومة في الوقت عينه منذ ما قبل انتهاء عهد الرئيس أمين الجميل
8 حكومات	حكومة الرئيس سليم الحصّ (25 تشرين الثاني 1989 - 24 كانون أول 1990)
5 رؤساء حكومة	حكومة الرئيس عمر كرامي (24 كانون أول 1990 - 16 أيار 1992)
	حكومة الرئيس رشيد الصلح (13 أيار 1992 - 31 تشرين أول 1992)
	حكومة الرئيس سليم الحصّ (4 كانون أول 1998 - 26 تشرين أول 2000)
	حكومة الرئيس عمر كرامي (26 تشرين أول 2004 - 28 شباط 2005)
	حكومة الرئيس نجيب ميقاتي (19 نيسان 2005 - 19 تموز 2005)
	حكومة الرئيس نجيب ميقاتي (13 حزيران 2011 - 22 آذار 2013)

المصدر: أرشيف الصحف

إلى ذلك يمكن الوقوف على الفارق الملحوظ خلال السنوات الثلاثين بين حكومات الحريية السياسية والحكومات الأخرى، من خلال أرقام معدّلات النمو المنشورة في الجدول أدناه، التي تظهر معدّلات مرتفعة مع الحكومات الحريية وأخرى متدنية مع الحكومات الأخرى. وأبرز الأمثلة نسبة النمو التي بلغت 42,45٪ تحت الصفر العام 1989، وأخرى بلغت 0,53٪ مع حكومة الرئيس الحصّ العام 1999 في عهد الرئيس إميل لحود، بينما بلغت نسبة النمو مع حكومة رفيق الحريري الأولى 16,04٪، و10,05٪ مع حكومة فؤاد السنيورة العام 2009، و8,04٪ مع حكومة سعد الحريري العام 2010.

جدول بمعدلات النمو الإسمي
بين 1989 و2019

العام	نسبة النمو	حكومة
1989	-42,45%	ميشال عون - سليم الحص
1990	26,53%	سليم الحص
1991	49,45%	عمر كرامي
1992	16,44%	رشيد الصلح
1993	10,77%	رفيق الحريري
1994	8,11%	رفيق الحريري
1995	6,45%	رفيق الحريري
1996	11,29%	رفيق الحريري
1997	1,05%	رفيق الحريري
1998	3,67%	رفيق الحريري
1999	0,53%	سليم الحص
2000	1,34%	سليم الحص
2001	3,84%	رفيق الحريري
2002	3,42%	رفيق الحريري
2003	3,23%	رفيق الحريري
2004	6,29%	رفيق الحريري
2005	2,75%	عمر كرامي - نجيب ميقاتي
2006	1,70%	فؤاد السنيورة
2007	9,34%	فؤاد السنيورة

عام	نسبة النمو	حكومة
2008	9,25%	فؤاد السنيورة
2009	10,05%	سعد الحريري
2010	8,04%	سعد الحريري
2011	0,92%	نجيب ميقاتي
2012	2,72%	نجيب ميقاتي
2013	2,62%	نجيب ميقاتي
2014	1,88%	تمام سلام
2015	0,42%	تمام سلام
2016	1,61%	تمام سلام
2017	0,55%	سعد الحريري
2018	0,20%	سعد الحريري
2019	%0	سعد الحريري

المصدر: البنك الدولي.

كلفة الحرب والدمار

لم تأتِ "السياسات الاقتصادية"، لا سيّما الإعمارية من فراغ. فقد جاءت في أعقاب حرب دامت 15 عامًا (1975-1990) وخلفت آثارًا مدمّرة في الاقتصاد اللبناني وفي المجتمع بكل مؤسساته وفروعه السياسية والإدارية والتربوية والعسكرية والأمنية والسياحية.

لم ينبُج قطاع واحد من القطاعات الأساسية، أو بنية واحدة من البنى التحتية من تلك الآثار حتى باتت كل جوانب الدولة والمجتمع بحاجة إلى إعادة بناء وتأهيل.

إن عودة سريعة إلى تقديرات البنك الدولي في تلك المرحلة تُشير إلى أن الأضرار المادية التي تكبّدها لبنان خلال مرحلة الحرب بلغت 25 مليار دولار أميركي، أي ما يفوق ثمانية أضعاف إجمالي الناتج القومي للبنان في العام 1990.

كان ذلك نتيجة انهيار قطاع الخدمات وتدهور القطاعين الصناعي والزراعي وشلل قطاع السياحة الذي

كان يشكّل 20 بالمئة من الدخل الوطني. وتوافق تتهقر لبنان مع تقدّم سائر بلدان العالم، ومن بينها دول المنطقة والدول الناشئة، فكانت الخسارة الأكبر ضياع خمسة عشر عامًا من التنمية المحتملة، أي فقدان لبنان معظم ميزاته التفاضلية مع غيره من الدول عمومًا، والعالم العربي خصوصًا.

قبل وصول رفيق الحريري إلى الحكم وإطلاق ورشة "السياسات الاقتصادية" والإعمارية، بلغ سعر صرف الليرة اللبنانية حدود 2800 ليرة لكل دولار أميركي، فيما اجتاز معدّل التضخمّ عتبة الـ 120٪. وبلغت معدّلات الفوائد على سندات الخزينة 34٪، وتعدّى معدّل الفائدة على التسليفات والقروض من المصارف ما نسبته 51٪.

وليس سرًّا أن قدرات القوى العسكرية والأمنية انخفضت بشكل ملحوظ، وتراجعت معظم التقديمات الاجتماعية في الصحة والتربية والشؤون الاجتماعية إلى حدّ كبير، فيما أصبحت البنى التحتية في أسوأ أحوالها: انقطاع التيّار الكهربائي في المدن والمناطق، عدم توافر الخطوط الهاتفية إلا لأصحاب النفوذ، عدم توفّر مياه الشرب والصرف الصحي، تحوّل المدن والقرى إلى مكبات للنفايات، تدهور أحوال نظام المواصلات والنقل

والمطار والمرفأ والجامعة اللبنانية والمباني الحكومية والمدارس والمستشفيات والوزارات والإدارات، ناهيك عن هجرة مئات الآلاف من اللبنانيين داخل لبنان وإلى الخارج، وانهيار الطبقة الوسطى والمستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود.

ترافق ذلك مع التمديد لمجلس النواب عشرين عاماً (1972-1992). كما لم تجرِ انتخابات بلدية واختيارية طيلة تلك الفترة، فيما شهد لبنان انهياراً غير مسبوق في السلطة التنفيذية تمثل بوجود "حكومتين" ("جيشين") في وقت واحد، واحدة برئاسة الرئيس سليم الحصّ، وثانية برئاسة قائد الجيش آنذاك العماد ميشال عون.

مسلسل التعطيل

هذه الوقائع المأسوية التي كان عليها لبنان لدى وصول رفيق الحريري إلى الحكم العام 1992 دفعته إلى إطلاق ورشة إعمارية واقتصادية وإصلاحية لإعادة الروح إلى المؤسسات بقطاعيها العام والخاص.

نجح في تنفيذ سلسلة واسعة من الإنجازات حتى العام 1998، موعد خروجه من السراي مع وصول إميل لحود إلى قصر بعبدا. لكن إثر عودته إلى الحكم العام 2000 اضطرّ للسعي إلى الحدّ من أضرار سياسات التعطيل التي واجهته، وثقافة الكيد التي تحكّمت بأداء العهد الجديد. واجه تحدّيات سياسية واقتصادية وأمنية محلية وإقليمية ودولية، تمكنّ من تجاوز بعضها لكنه لم ينجح في تجاوز بعضها الآخر.

تعايش بواقعية مع الوصاية السورية التي كانت تتحصّن بأكثرية نيابية موالية لها منذ 1992 (حتى اغتياله العام 2005). كما اضطرّ للمساكنة مع أمراء الحرب، خارج

السلطة وداخلها، وقد أصبحوا أمراً واقعاً لا يمكن تجاهله، بحكم أنهم الأكثر تمثيلاً على امتداد خارطة اللبنانية، تمتّعوا بتمثيل حكومي وازن في حكومات ما قبل العام 1992، وبتمثيل نيابي مماثل منذ العام 1992.

تعاملت الحزبية السياسية مع هذا "الأمر الواقع" بمزيج من الواقعية والطموح في آن. حدّدت مشروعها الاقتصادي والإعماري منذ انطلاقها، ثم تقدّمت خطوة تلو أخرى، حتى إذا نجحت انتقلت إلى خطوة جديدة، وإذا أخفقت أعادت النظر لتسعى من جديد إلى التقدّم.

لكن هذه السياسات الاقتصادية اصطدمت على الدوام بسياسات مقابلة سُمّيت "سياسات التعطيل"، وقد لازمت حكومات الحزبية السياسية منذ ظهورها على الساحة الوطنية حتى اليوم وإن بثلاثة أشكال مختلفة. الأول امتدّ منذ العام 1992 حتى استشهاد الرئيس الحريري العام 2005، وقام على سعي دؤوب لعرقلة مشروعه من داخل المؤسسات (رئاسة الجمهورية - مجلس النواب والوزراء - المؤسسات العسكرية والأمنية والإدارية)، بواسطة أكثرية نيابية وحكومية مدعومة من الوصاية.

التعطيل من داخل المؤسسات

1992-2005

لم يكن مضي أسابيع على تشكيل حكومته الأولى العام 1992 حتى واجه رفيق الحريري إعاقة موصوفة لاندفاعته الأولى التي كانت مشحونة بأحلام إعادة الإعمار بسرعة قياسية، فتلقّى رفضاً سريعاً لاقتراحه منح حكومته صلاحيات استثنائية من مجلس النواب، بما يتيح له هامشاً في القدرة على تجاوز البيروقراطية التي كانت متفشية في الإدارة اللبنانية.. ومازالت.

جاء الاعتراض من بيروت كما من دمشق التي زارها مراراً على وعود الرئيس حافظ الأسد قبل تشكيله الحكومة بأنه سيكون سندا له في حال مواجهة أي معضلة تعيق مشروعه الإعماري. لكن النتيجة كانت نفسها والذريعة نفسها أيضاً: "الحرص على النظام البرلماني الديمقراطي".

في تلك اللحظة أدرك الحريري أن مسيرته ليست مفروشة بالورود، خصوصاً بعد أن اكتشف تباعاً مجموعة من العراقيل المتعاقبة من داخل المؤسسات الرسمية، على سبيل المثال لا الحصر:

1. "غزوة" فرقة من الجيش اللبناني بتكليف من نائب مدير المخابرات في الجيش اللواء جميل السيد

لمكتب وزير المال فؤاد السنيورة في الوزارة، احتجاجاً على رفضه تأمين الاعتماد اللازم لتمويل شراء سيارات "شيروكي" لضباط الجيش من طراز 1993، بدلاً من طراز 1992 الأقل كلفة على الخزينة.

2. توزيع "ودائع" سورية في الحكومات التي شكلها الحريري مارست المعارضة من داخل الحكومات وضربت عرض الحائط مبدأ التضامن الوزاري.

3. خروج نواب، في المجالس النيابية المتعاقبة، عن أدبيات المعارضة الديمقراطية والبناء، واعتمادهم أسلوب المعارضة "الفضائية" التي لم ترق في غالب الأحيان إلى الحقيقة، مستخدمين لغة الشتم والتخوين في مقاربتهم لملف الدين العام أو مشاريع سكة الحديد أو أوتوستراد الجنوب وتوسعة المطار وغيرها... واتهام الحريري بالتعامل مع إسرائيل (إثر قراره إرسال الجيش إلى الجنوب في آب 1993) وبتواطؤ الفلسطينيين في لبنان (في أعقاب اقتراح إقامة منطقة صناعية في منطقة "القرية" في إقليم الخروب العام 1994).

4. تجاوز ضباط في مؤسسات أمنية، حدود صلاحياتهم المنصوص عنها في القانون، واضطلاهم بأدوار سياسية وأمنية من دون علم رئيس الحكومة.

5. إجهاض رئيس الجمهورية إميل لحود، منذ وصوله إلى سدة رئاسة الجمهورية، كل البنود الإصلاحية التي أدرجها الرئيس الحريري ووزير المال فؤاد السنيورة في سلسلة الرتب والرواتب التي أقرت في مجلس النواب العام 1998، حيث دُفعت مترتباتها المالية للموظفين من دون أن تطبق الإجراءات الإصلاحية التي كان يفترض أن توفر التوازن المطلوب في المالية العامة.

6. إطاحة الرئيس لحود في حكومة الرئيس سليم الحصّ بين العامين 1998 و2000، بمجموعة من القوانين أو الإجراءات أو المشاريع التي كانت أقرت في حكومات الحريري السابقة، وممارسة الكيدية بحق مجموعة من الرموز الحريية في الإدارة وزجّها في السجون، ممّا ساهم في هروب المستثمرين وإفقاد الثقة بالاقتصاد وإعادة عقارب الاستثمار والنمو إلى الوراء.

7. إجهاض لحدود كل الإصلاحات التي أقرت في مؤتمر باريس 1 وباريس 2، في حكومتي الحريي بين العامين 2000 و2004، والتي شملت برامج لتخفيض الأعباء وكلفة الدين العام والإنفاق. كما رفض تطبيق قانون الكهرباء رقم 462، وقانون الاتصالات رقم 431، وقانون الطيران المدني ذات الرقم 481.

تعطيل المؤسسات.. نفسها

2016-2005

أما الفصل الثاني من التعطيل فظهر خلال الفترة الممتدة بين العامين 2005 و2016، وقام على تعطيل المؤسسات الدستورية نفسها عن طريق الفراغ، وهو أسلوب غير مسبوق ولم يجر اتباعه في أي دولة من دول العالم.

وقد طاول هذا التعطيل رئاسة الجمهورية ومجلس النواب والحكومات وتسبب بوقوع المؤسسات الدستورية في حالات متتالية من الفراغ. وتخللت فترات الفراغ موجات اغتيال وحروب إسرائيلية وإقليمية، وغزوة السابع من أيار، وعمليات تفجير إرهابية وسلسلة انهيارات أمنية

تنقلت بين طرابلس وصيدا وعرسال والضاحية الجنوبية كانت لها آثار سلبية ملحوظة على الاقتصاد الوطني.

ويتبين من الجدول المنشور أدناه أن مجموع فترات الفراغ - أو "الفراغات" - بين العامين 2005 و2019، بلغ نحو سبع سنوات من أصل أربعة عشر سنة، أي نصف هذه المرحلة تمامًا، ما كلفته حسب خبراء اقتصاديين ما لا يقل عن مليارين ونصف المليار دولار سنويًا، أي ما يفوق الـ 17 مليار دولار خلال سبع سنوات.

والمعلوم أن فراغًا كان الأخطر من نوعه سبق مرحلة الثلاثين سنة بعام واحد، مع تعيين العماد ميشال عون رئيسًا للحكومة العسكرية الانتقالية في 22 أيلول 1988. وقد دام حتى انتخاب الرئيس الشهيد رينيه معوض رئيسًا للجمهورية في 5 تشرين الثاني 1989. وشهد هذا الفراغ ما سُمّي "حرب التحرير" ضد الجيش السوري، التي سبقت حربًا ثانية سُمّيت "حرب الإلغاء" ضد "القوات اللبنانية" في بداية عهد الرئيس الراحل الياس الهراوي.

جدول الفراغ بين 2005-2019

المجموع 1074 يومًا = 36 شهرًا = 3 سنوات	• بين نهاية عهد الرئيس إميل لحود في 23 تشرين الثاني 2007 وبداية عهد الرئيس ميشال سليمان في 24 أيار 2008: 184 يومًا • بين نهاية عهد الرئيس سليمان في 24 أيار 2014 وبداية عهد الرئيس ميشال عون في 31 تشرين أول 2016: 890 يومًا	الفراغ الرئاسي
المجموع 545 يومًا = 18 شهرًا = سنة ونصف السنة	• إقفال مجلس النواب إثر استقالة الوزراء الشيعة من حكومة الرئيس فؤاد السنيورة من 11 تشرين الثاني 2006 حتى 21 أيار 2008: 545 يومًا (هذا البند لا يشمل فترات التمديد للمجالس النيابية)	الفراغ النيابي
المجموع	• حكومة الرئيس سعد الحريري في عهد الرئيس ميشال سليمان من 27 حزيران 2009 حتى 10 كانون أول 2011: 135 يومًا	الفراغ الحكومي

• حكومة الرئيس نجيب ميقاتي في عهد الرئيس ميشال سليمان من 25 كانون الثاني 2011 حتى 13 حزيران 2011: 140 يومًا 887 يومًا =		
• حكومة الرئيس تمام سلام في عهد الرئيس سليمان من 6 نيسان 2013 حتى 15 شباط 2014: 315 يومًا 29 شهرًا =		
• حكومة الرئيس الحريري الأولى في عهد الرئيس ميشال عون من 3 تشرين الثاني 2016 حتى 18 كانون الأول 2016: 45 يومًا ستتان ونصف السنة		
	• حكومة الرئيس الحريري الثانية في عهد الرئيس عون من 24 أيار 2018 حتى 31 كانون الثاني 2019: 252 يومًا	
المجموع العام = 2505 أيام = 5,83 شهرًا = 7 سنوات		

العودة إلى الانقسامات

2016-2019

الفصل الثالث من سياسات التعطيل امتد منذ العام 2016 حتى 2019 وأخذ شكلاً جديداً - قديماً قوامه عجز مكونات السلطة التنفيذية عن التوافق على إنجاز أولويات حيوية وأساسية. وقد تشابهت هذه التجربة مع تلك التي شهدتها حكومات الائتلاف بين 14 و8 آذار، مع فارق أن الحكومتين الأولى والثانية في عهد الرئيس عون تطلّلتا بـ "تسويات" و"تفاهات" سبقت ولادتهما وتميّزتا باصطفافات سياسية مختلفة عن السابق.

ورغم تمكّن حكومة الرئيس سعد الحريري الأولى في هذا العهد من إقرار قانون جديد للانتخاب وتعيينات إدارية وقضائية ودبلوماسية وإجراء انتخابات نيابية، وكذلك إقرار موازنيتين اثنتين، فهي لم تنجح - كما حكومته الثانية التي استقالت في تشرين الثاني من العام 2019 - في معالجة معضلتي الكهرباء والنفايات وملفات حيوية أخرى.

وبذلك بدا كما لو أن الانقسام السياسي قدّر في الحكومات الحزبية على تنوع ظروفها السياسية. فكما حضر بقوة في مرحلتي الصراع بين رأسي السلطة (إميل لحود ورفيق الحريري) ولاحقاً بين ضفّتي 14 و8 آذار،

كذلك حضر وبقوة مماثلة في مرحلة التسوية، مستعيداً مناخات حربي "الجبل" و"الغاء" ومعهما حملات التخوين بين تيّاري "المستقبل" و"الوطني الحرّ".

فرغم سياسة "ربط النزاع" بين تيّار المستقبل و"حزب الله" منذ العام 2014، ومن ثم "تفاهم معراب" المكتوب بين التيّار "الوطني الحرّ" و"القوات اللبنانية" العام 2015، والتفاهم غير المكتوب بين الحزب "التقدمي الاشتراكي" و"الوطني الحرّ" قبيل انتخاب عون رئيساً للجمهورية، و"التسوية" بين الأخير وبين الرئيس الحريري، عصفت النزاعات بين هذه القوى مراراً وتكراراً لتعطّل عمل مجلس الوزراء، وتفتح الطريق أمام انفجار الحركة المطلوبة في الشارع.

لم يأت اسم حكومة "إلى العمل" من فراغ. تعمّد سعد الحريري إطلاق هذا الاسم على حكومة 2016 استدراكاً منه للوقت الضائع منذ العام 2011، وإصراراً على أن تقترن أقوال هذه الحكومة بالأفعال. لكن بدلاً من تجنّب التجاذبات السياسية ومعها القضايا الخلافية والانصراف إلى معالجة هموم المواطنين اليومية والبيئية والمعيشية، وازبط الشركاء في السلطة على وضع العراقيل وفتح ملفات وإثارة عناوين خلافية تضرب عرض الحائط مبدأ النأي

بالنفس، كالمطالبة بتطبيع العلاقة مع النظام السوري والتهجّم على الدول العربية. أو التمسك بلازمة "الميثاقية" على حساب الكفاءة، أو التكرّر للالتزامات في الحكومة أمام مجلس النواب.

وجاءت النتيجة تنصّل الحكومة من التزاماتها أمام المجتمع الدولي وفي مقدّمها إقرار موازنة العام 2018 ضمن المهلة الدستورية، فدام النقاش حولها في مجلس الوزراء ثلاثين جلسة. كما أدّت المناكفات السياسية إلى تأخير إقرار خطتي الكهرباء ومعالجة النفايات الصلبة وكذلك الإجراءات المطلوبة في مؤتمر "سيدر". وأرجى إقرار التعيينات الإدارية، لا سيّما تعيينات نواب حاكم مصرف لبنان. فيما سارعت الأكثرية النيابية لأسباب انتخابية (انتخابات 2018) إلى إقرار سلسلة الرتب والرواتب من دون تقسيط، ما شكّل اللبنة الأولى للانهيّار النقدي الذي بدأ في الظهور في بدايات 2019 وبلغ ذروته في نهاياتها. أما النتيجة فكانت انعدام ثقة المجتمع اللبناني بالأحزاب والسياسيين والسياسة معاً (كلّين يعني كلّين)، وسط انطباع بأن المجتمع السياسي أثبت عدم أهليته للإنجاز في زمن التسويات كما في زمن الانقسامات.

الدين العام: أول ضحايا التعطيل

لم ينجُ الدين العام من سياسات التعطيل التي قطعت الطريق أمام تطبيق الإصلاحات التي كان الهدف منها تخفيض كلفة خدمته وسرعة نموّه سعيًا إلى إطفائه. والمفارقة أن العديد من القوى التي ساهمت بشكل رئيسي في ارتفاع الدين العام هي نفسها حمّلت رفيق الحريي مسؤولية، قبل اغتياله وبعده وصولاً إلى يومنا هذا. مع العلم أن كل الموازنات التي أقرت في المجالس النيابية المتعاقبة وافقت عليها غالبية القوى السياسية الممثلة في البرلمان.

وترسّخ هذا الانطباع الخاطئ لدى شريحة واسعة من الرأي العام، رغم أن الحريي لم يكن وحده مسؤولاً عن الملف المالي، كما واجه تحديات ومعوقات لا تحصى ولا تعدّ فاقمت هذا الدين، من بينها أن غالبية الذين حملّوه هذه المسؤولية كانوا في مقدمة المطالبين بزيادة الإنفاق وفي

طليعة المعارضين لأي إصلاح. فلم تخلُ جلسة واحدة من جلسات مناقشة الموازنات من مطالبة الحريري، مرارًا وتكرارًا، بالتوازن بين الإيرادات والنفقات، مقابل تمسك الكتل النيابية بمزيد من الإنفاق.

إن قراءة سريعة لتطورات الدين العام تظهر أنه عندما عُيّن الحريري رئيسًا للحكومة، للمرة الأولى العام 1992، كان مجمل الدين العام 3,5 مليار دولار. لم يكن هذا الدين التركة الوحيدة التي ورثها من مرحلة الحرب الأهلية، وإنما واجه أيضًا بلدًا منكوبًا بكل مرافقه ومؤسساته وبناء التحتية.

لم ينتظر ترياق المساعدات من الخارج لإطلاق ورشة إعادة إصلاح ما تهدّم، ولم يلجأ إلى سياسة فرض الضرائب في الداخل. وضع خطة لإعادة الإعمار وتأهيل القوى العسكرية والأمنية مع إيلاء الشأن الاجتماعي الاهتمام المطلوب عن طريق الاستدانة، ونفّذها خلال ست سنوات (بين 1992 و1998). هذه الخطة المثلثة الأضلاع التي نفذت بكلفة 15 مليار دولار لم تتجاوز كلفة الإعمار منها أكثر من 5 مليارات دولار فقط، فيما خصّصت 5 مليارات أخرى للقوى العسكرية، ونحو 5 مليارات للشأن الاجتماعي، كما يتبيّن من الجدول المنشور أدناه:

كلفة الإعمار والقوى العسكرية والشأن الاجتماعي بين 1992 و1998

أبواب الإنفاق	حصة الإنفاق	المجموع
الإنماء والإعمار والزراعة والصناعة والسياحة	حصة الإنفاق على مشاريع الإنماء والإعمار والزراعة والسياحة والصناعة بما في ذلك خدمة هذه الحصة من الدين العام	5430 مليون دولار أمريكي
القوى العسكرية والأمنية	حصص الإنفاق على الأسلاك العسكرية بما في ذلك الرواتب والمعاشات والتعويضات وحصة المتقاعدين من تلك الأسلاك من معاشات التقاعد وتعويض الصرف وكلفة خدمة هذه الحصة من الدين العام	5005 مليون دولار أمريكي
الشأن الاجتماعي	حصة الإنفاق على الصحة والتربية، والمدرسة الرسمية والتعليم المهني والتقني والجامعة اللبنانية والشأن الاجتماعي والإسكان وصندوق المهجرين ومجلس الجنوب والمستشفيات الحكومية والأسواق الشعبية ودعم الكهرباء بما في ذلك الرواتب والتعويضات والإنفاق على صندوق المهجرين ومجلس الجنوب وكلفة خدمة هذه الحصة من الدين العام	5428 مليون دولار أمريكي
المجموع: 15,863 مليار دولار		

المصدر: كتاب "الحكم والمسؤولية" للرئيس رفيق الحريري.

وبذلك ارتفع الدين العام من 3,5 مليار دولار العام 1992 إلى 18,5 مليار في نهاية 1998، أي ما معدّله السنوي 2,5 مليار، بموازاة تطوّر الناتج المحلي بنسبة 120٪، رغم تعرض لبنان لعدوانين إسرائيليين كبيرين في العامين 1993 و1996، مما ربّب أيضًا أكلًا طارئة وغير متوقعة على الخزينة وعلى الاقتصاد الوطني.

لبنان قبل العام 1992 وبعده

بعد 1992	قبل 1992
سلم واستقرار	حرب ودمار
انتخابات نيابية وبلدية واختيارية	التمديد لمجلس النواب والمجالس البلدية والاختيارية
استثمارات في كل القطاعات وفوائض في ميزان الدفعات	ركود في الاستثمار
قطاع خاص ناشط ومتطور	شلل القطاع الخاص
القضاء على التضخم	تضخم
تحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق النمو	انهيار اقتصادي وتراجع معدلات النمو
تحسين مستوى المعيشة وزيادة المداحيل	تراجع مستوى المعيشة والخدمات
فرص عمل وطبقة وسطى متنامية	فقدان الطبقة الوسطى
تنفيذ برنامج شامل لعودة المهجرين	مهجرون في كل المناطق
استعادة الخبرات والطاقات	هجرة الأدمغة والطاقات
إعادة تأهيل وتفعيل المؤسسات الأمنية	ضعف الأسلاك العسكرية والأمنية
إعادة إعمار وتطوير البنى التحتية	انهيار البنى التحتية
استعادة الثقة العربية والدولية	فقدان الثقة الخارجية بلبنان

المصدر: أرشيف الصحف وكتاب "الحكم والمسؤولية".

لحدود رئيسًا:

بداية الانكماش

لكن الاندفاع الإعمارية قوبلت بسياسة انكماش اقتصادي مع استقالة حكومة الحريي العام 1998، عقب انتخاب إميل لحدود رئيسًا للجمهورية وتشكيل حكومة برئاسة الدكتور سليم الحصّ.

ورغم أن الحكومة الجديدة لم تُصِف أي إنجاز إعماري أو اقتصادي أو اجتماعي، مكثفة بتبني مبدأ الخصخصة التي كان الحريي نادى بها مرارًا وتكرارًا، ارتفع الدين العام منذ تشكيلها حتى استقالتها (العام 2000) 6,5 مليار دولار، فيما بقي الناتج المحلي 3,17 مليار على مدى عامين متتاليين. وبذلك بلغ الدين العام نحو 25 مليار دولار بسبب اعتماد سياسة التقشّف والانكماش بدلًا من مواصلة السعي إلى تكبير حجم الاقتصاد والعمل على رفع نسبة النمو.

أدّى ذلك إلى أزمة ثقة عميقة طرحت مسألة الاستقرار النقدي على بساط البحث بشكل جدّي، وسط تدهور انعكس على دينامية العجز السنوي والدين العام المتزايد اللذين ارتفعت نسبهما إلى الناتج المحلي. وقد أثار هذا الواقع شكوكًا حول استقرار سعر صرف الليرة، وحول

قدرة الحكومة على دفع استحقاقات الدين العام وتفاقم كلفة تمويل دين الدولة. ولعلّ الإنذار الأوضح الذي عكس هذه الصورة جاء على لسان رئيس البنك الدولي في ذلك الحين جيمس ولفنسون خلال زيارته لبيروت في كانون الثاني 2001، عندما دعا إلى ضرورة "سدّ الثغوب في السفينة اللبنانية".

مع عودة الرئيس رفيق الحريري إلى السراي الحكومي أواخر العام 2000، بدأ التركيز على بناء بنية تحتية تشريعية (بعدما أنجز البنى التحتية المادية بين 1993 و1998)، فانكبّ الوزير الشهيد باسل فليحان على تحضير سلّة تشريعية تعنى بتطوير الاقتصاد وفتح الأسواق أمام المنتجات اللبنانية، والتركيز على التحرير الاقتصادي والتجاري. كما أطلق الحريري ورشة التصحيح المالي من أجل استعادة التوازن إلى المالية العامة وتحفيز الاقتصاد، ومعالجة مشكلة تنامي الدين العام بعد فترة الانكماش بين 1998 و2000.

أدرك الحريري أن مشكلة تنامي المديونية بدأت بالظهور. تحوّلت إلى هاجس لازمه إلى أن وضع خطة مع فريقه الاقتصادي حدّد هدفاً واضحاً لها: تخفيض العجز إلى صفر بعد خمس سنوات، أي في 2005. بدأ العمل على

استدراك معضلة الدين في وقت كان في الإمكان السيطرة عليها في مهدها تجنّباً للوصول إلى وقت يصبح من الصعب احتوائها (كما هو الحال اليوم). ذلك أن إصلاح الخلل في وقته يبقى أقلّ كلفة بأضعاف منه في وقت متأخّر، كما ردّد مراراً وتكراراً في تلك الحقبة.

أطلق إشارات قوية تظهر جدّية حكومته في تحقيق عدد من الإصلاحات الضرورية قبل اللجوء إلى المجتمع الدولي، الذي لم يعد في الإمكان إنقاذ الوضع المالي من دون مساندته. أقرّت الحكومة قانوناً جديداً للجمارك لتنشيط الحركة الاقتصادية وآخر حمل الرقم 360 لتشجيع الاستثمارات (إيدال). كما اعتمدت سياسة "الأجواء المفتوحة"، وعمدت إلى تمديد دعم الفوائد والضمانات للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتحريك الاستثمارات. كما وضعت معايير جديدة لتملّك الأجانب في القطاع العقاري، وأقرّت مشاريع قوانين ترمي إلى تنظيم وخصخصة قطاعي الكهرباء والاتصالات. ورفعت الحكومة إلى مجلس النواب مشاريع القوانين المتعلقة بتنظيم القطاعين الأخيرين وإنشاء الهيئات النازمة لكلّ منهما (لم تُنشأ هذه الهيئات حتى اليوم). وفيما تقدّمت خطوات مهمّة على طريق صرف الفائض من موظفي

الدولة، بادرت إلى التحضير لإطلاق الضريبة على القيمة المضافة (TVA).

جاء كل ذلك استعدادًا لمؤتمري باريس 1 (العام 2001) وباريس 2 (العام 2002) اللذين استنفر الحريي كل علاقاته الدولية لإنجازهما ومواجهة مشكلة تنامي الدين العام. ورغم نجاح المؤتمرين في تحقيق صدمة إيجابية ساهمت بتخفيض نسبة الفوائد من 16٪ إلى 8٪ ومن ثم 6٪، أطاحت غرفة العمليات اللبنانية - السورية المشتركة برئاسة إميل لحود من جديد كل الإصلاحات التي وردت فيهما، ما أدى إلى ارتفاع الدين العام 7 مليار دولار خلال ثلاث سنوات (2002-2005).

واستمر تنامي الدين العام بين العامين 2005 و2009 فزاد 11 مليار دولار، أثناء تولي الرئيسين نجيب ميقاتي والسنيرة رئاسة الحكومة، وسط مخاطر كبرى واجهت لبنان كان أبرزها زلزال اغتيال رفيق الحريي في 2005 ومن ثم عدوان تموز العام 2006، وبعدهما غزوة 7 أيار في 2008. وفيما لم تعمّر حكومة ميقاتي سوى بضعة شهور باعتبار أنها كانت حكومة انتقالية تحضّرًا لانتخابات 2005 النيابية، شهدت حكومتها السنيرة بين 2005 و2009 انقسامات سياسية حادة بين ضفّتي 14 و8 آذار.

لم يقتصر الصراع على أداء مجلس الوزراء وحسب، وإنما انسحب من الحكومة الثانية الوزراء الشيعة، وحوصر السراي الحكومي الذي تحوّلت بعض مكاتبه إلى غرف نوم لعدد من الوزراء، وغصّ محيطه بالاعتصامات التي شلّت الحركة التجارية والسياحية في وسط بيروت. وبلغ هذا الصراع ذروته مع فراغ رئاسي في نهاية عهد الرئيس لحود سبق وصول الرئيس ميشال سليمان إلى قصر بعبدا.

وبين العامين 2009 و2011 أثناء تولّي الرئيس سعد الحريري رئاسة حكومته الأولى ارتفع الدين العام 7 مليارات دولار، بسبب تعطيل الكثير من المشاريع التي كان أعدّها ضمن برنامج اقتصادي متكامل أطلقه عشية الانتخابات النيابية العام 2009 في مجمّع "البيال". وأقيلت هذه الحكومة بثلاث وزارات معطلّ أتاحه "اتفاق الدوحة" لفريق الثامن من آذار بعد خلاف حادّ حول ما سُمّي "شهود الزور" في قضية اغتيال الحريري، بدلاً من تلبية "أولويات الناس" كما سمّاها رئيسها.

ورغم العراقيل التي واجهت هذه الحكومة فقد انخفضت للمرة الأولى في العام 2010 قيمة خدمة الدين العام عن السنوات التي سبقتها، أثناء تولّي ربا الحسن وزارة المال، وتراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج

المحلي من 178٪ في 2006 إلى 138٪ في 2010. كما أن جميع الإصدارات التي حصلت في تلك الفترة كانت بفائدة أقل من الاكتتابات السابقة.

2011-2019: الثلث المعطل

بين العامين 2011 و2019 ارتفعت وتيرة الدين العام بصورة مضاعفة، بحيث زاد 33 مليار دولار من أصل 84 مليار متراكمة منذ 1992 (من 54 إلى 87 مليار أي بنسبة 61٪) بمعدل 4,1 مليار سنوياً، بينما لم يتجاوز المعدل السنوي لارتفاع هذا الدين 2,5 مليار منذ العام 1992 حتى العام 2011، باستثناء مرحلة حكومة الحص (1998-2000) حيث بقي المعدل لسنتين متتاليتين 3,25 مليار. والسبب في ذلك يعود إلى جملة معوقات تراوحت بين اعتماد "الثلث المعطل" في الحكومات (منذ اتفاق الدوحة)، و"الديمقراطية التوافقية" و"الميثاقية" وحق النقض الطائفي والتأخر في تشكيل الحكومات وإقرار الموازنات، أو تقاسم الوزارات وتثبيتها لطوائف، والتي كُبلت بمجموعها الحكومات والإدارات والتعيينات على حساب الكفاءات والإنجازات والمحاسبة.

فمع تولّي الرئيس ميقاتي رئاسة الحكومة منذ 2011 حتى 2013 ارتفع الدين العام 10 مليارات دولار (خلال

ستتين ونصف السنة)، فأصبح مجموعه 64 مليار دولار. وكان نجم هذه الحكومة ملف النازحين السوريين الذين قدموا إلى لبنان إثر اندلاع الثورة السورية، ليُفتح سجل سياسي حول كيفية التعامل معهم ما زال مفتوحًا حتى اليوم.

وفي حكومة الرئيس تمام سلام التي واكبت الفراغ الرئاسي لستتين ونصف السنة (2013-2016) وتداعيات تنامي أعباء النزوح السوري، كان يكفي أن يستعمل وزير واحد حق النقض لتعطيل قرارات الحكومة، فارتفع الدين العام من 64 مليار إلى 75 مليار (أي 11 مليار).

أمام مع حكومتي الرئيس سعد الحريري ("استعادة الثقة" و"الى العمل") بين 2016 و2019 فقد ارتفع الدين العام من 75 مليار إلى 87 مليار مع عودة المناكفات السياسية (وخصوصًا حول ملف الكهرباء)، ومع ظهور ثلث معطّل بلون طائفي واحد هذه المرّة، قوامه 11 وزيرًا موالين للتيار "الوطني الحر" إثر حادثة قبر شمون التي لم ينعقد مجلس الوزراء في أعقابها على امتداد شهرين كاملين.

مليارات الدين العام

وبذلك يمكن تنفيذ إنفاق الـ 87 مليار دولار منذ 1989 حتى العام 2019، أي خلال الثلاثين عامًا، وفقًا للآتي:

1. مجموع الدين العام قبل 1992 بلغ 3,5 مليار.
2. مجموع الإنفاق على خطة رفيق الحريري للإعمار وتأهيل القوى العسكرية والأمنية والشأن الاجتماعي 15,5 مليار.
3. مجموع الإنفاق على دعم الكهرباء حتى اليوم 47 مليار دولار.
4. مجموع تراكم الفوائد لحاملي سندات الدين العام من مصارف وأجانب وصغار الدائنين 23 مليار دولار، مع التذكير بأن التمديد للرئيس الراحل إلياس الهراوي العام 1995 كانت له كلفة عالية مع بلوغ الفوائد على سندات الخزينة التي أصدرتها وزارة المال 42٪ (كان الدين بالليرة اللبنانية)، فيما كلف التمديد للرئيس إميل لحود حياة الرئيس رفيق الحريري التي لا تقدّر بثمن.

جداول إجمالي الدين العام، الناتج المحلي، ونسبة الدين العام من الناتج المحلي من العام 1993 لغاية 2019

نسبة الدين العام من الناتج المحلي		جدول بالناتج المحلي بين 1993 و2019		جدول بإجمالي الدين العام بين 1993 و2019	
النسبة	العام	الناتج المحلي	العام	إجمالي الدين العام	العام
44,3%	1993	7,9 مليار \$	1993	3,5 مليار \$	1993
73%	1994	9,6 مليار \$	1994	7 مليار \$	1994
77%	1995	11,7 مليار \$	1995	9 مليار \$	1995
95%	1996	13,7 مليار \$	1996	13 مليار \$	1996
100%	1997	15,5 مليار \$	1997	15,5 مليار \$	1997
107%	1998	17,3 مليار \$	1998	18,5 مليار \$	1998
130%	1999	17,3 مليار \$	1999	22,5 مليار \$	1999
144%	2000	17,3 مليار \$	2000	25 مليار \$	2000
159%	2001	17,6 مليار \$	2001	28 مليار \$	2001
162%	2002	19,1 مليار \$	2002	31 مليار \$	2002
165%	2003	20 مليار \$	2003	33 مليار \$	2003
171%	2004	21 مليار \$	2004	36 مليار \$	2004
177%	2005	21,5 مليار \$	2005	38 مليار \$	2005
181%	2006	22 مليار \$	2006	40 مليار \$	2006

نسبة الدين العام من الناتج المحلي		جدول بالناتج المحلي بين 1993 و 2019		جدول بإجمالي الدين العام بين 1993 و 2019	
النسبة	العام	الناتج المحلي	العام	إجمالي الدين العام	العام
170%	2007	24,8 مليار \$	2007	42 مليار \$	2007
161%	2008	29,2 مليار \$	2008	47 مليار \$	2008
144%	2009	35,5 مليار \$	2009	51 مليار \$	2009
138%	2010	38,4 مليار \$	2010	53 مليار \$	2010
135%	2011	40 مليار \$	2011	54 مليار \$	2011
132%	2012	44 مليار \$	2012	58 مليار \$	2012
136%	2013	47 مليار \$	2013	64 مليار \$	2013
139%	2014	48 مليار \$	2014	67 مليار \$	2014
140%	2015	50 مليار \$	2015	70 مليار \$	2015
147%	2016	51 مليار \$	2016	75 مليار \$	2016
151%	2017	53 مليار \$	2017	80 مليار \$	2017
152%	2018	56 مليار \$	2018	85 مليار \$	2018
155%	2019	56 مليار \$	2019	87 مليار \$	2019

المصدر: البنك الدولي.

قصة الكهرياء: نصف الدين العام

لا يعرف الجيل الجديد من اللبنانيين أن ملف الكهرياء كان واحدًا من أبرز قطاعات البنى التحتية التي حقّق رفيق الحريري فيها إنجازًا موصوفًا، تمثّل بتأمين التّيار 24/24 في العام 1998 رغم العقبات التي واجهته في ذلك الحين. هذا الإنجاز تحقّق فعلاً منذ 21 عامًا، لكنه تعرّض بعد عامين ونيّف بسبب سياسات التعطيل التي منعت استكمال بناء المعامل المطلوبة من جهة، وتطبيق القانون 462 (خصخصة القطاع) الذي أقر العام 2002 من جهة ثانية. ولم يتمكّن معطلو هذه الخطوات من معالجة معضلة انقطاع التّيار حتى اليوم التي كلّفت الخزينة أكثر من نصف الدين العام (47 مليار دولار)، رغم تولّيهم وحدهم وزارات الطاقة على مدى عقدين ونصف العقد ("حركة أمل" و"حزب الله" والتّيار "الوطني الحر").

الحريري أنجز المرحلة الأولى من خطّته التي وضعها لهذا القطاع بين 1993 و1998، فأعاد تأهيل القدرة المجهّزة

التي كانت متوافرة في القطاع خلال مرحلة الحرب وكانت بحدود 1350 ميغاواط. كما أضاف نحو 950 ميغاواط إليها ممّا سمح بمضاعفة الاستهلاك الكهربائي، مع بناء معلمي الزهراني ودير عمار اللذين صُمّما على قاعدة أن يكون في موازاة كلّ منهما معمل ثانٍ بالقدرة الإنتاجية نفسها (450 ميغاواط).

وكان يفترض إنجاز هذين المعلمين الموازين العام 2002 بحيث يوفرّان الطاقة المطلوبة حتى العام 2015 من دون الحاجة إلى معامل جديدة، مقابل تجديد معلمي الذوق والحيّة (معامل جديدة) بواسطة الغاز.

بدأ الحريي منذ العام 1998 البحث عن مصادر لتلقيح المعلمين الجديدين بالغاز. أجرى محادثات مُعمّقة مع السلطات القطرية ومع شركة "توتال" الفرنسية بهدف إنشاء معمل لتغويز الغاز السائل واستخدامه في معامل إنتاج الكهرباء. لكن مع وصول هذه الاتصالات إلى أشواط متقدّمة تلبّغ من الجانبين القطري والفرنسي اعتذارهما عن عدم المضي قدماً في المفاوضات. أما السبب فكان دخول جهات لبنانية وسورية نافذة على الخطّ ومطالبتها بعمولة (commission) عن أي اتفاق يجري مع كلّ من الجانبين.

هذه الضربة الموجعة لمسعى الحريي لم تمنعه من تكرار أكثر من محاولة في العام 2000، بعضها بعيد عن الأضواء وبعضها الثاني بصورة علنية.

المحاولة الأولى عندما قام الحريي بزيارة لموسكو العام 2002 أجرى خلالها محادثات مع كبار المسؤولين بهدف إعادة تشغيل مصفاة طرابلس للنفط. وافق الروس على مساعدة لبنان لتأمين 200 ألف برميل يومياً في هذه المصفاة. لكن لدى عودة الحريي إلى بيروت عارض لحدود الاستعانة بالروس، فيما كان حلفاء النظام السوري يضغطون في اتجاه شراء كهرباء من سوريا عن طريق عرض قُدم إلى الرئيس الحريي.

الثانية عندما عاود الحريي فتح خطوط سرّية مع الجانب القطري، لتجنّب تكرار محاولات جهات لبنانية أو سورية الدخول على الخطّ، فأوفد الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة الدكتور غازي يوسف ثلاث مرّات إلى الدوحة، حيث التقى وزير النفط آنذاك عبدالله العطية. وجرى البحث خلال الزيارات الثلاثة في إقامة معمل لتغويز الغاز السائل ونقله من قطر إلى لبنان لتلقيح معامل إنتاج الكهرباء، لأن كلفة "الديزل" المعتمدة حتى اليوم للإنتاج أعلى 40 بالمئة من كلفة الغاز. لكن هذه المحاولة باءت

أيضاً بالفشل بعد إطلاع الحريي الجانبين اللبناني والسوري على النتائج لاحقاً.

أما المحاولة الثالثة فكانت عن طريق مصر، التي باشرت في حينه التنقيب عن الغاز، فزارها الحريي يرافقه يوسف، والتقى نظيره المصري ووزير الطاقة، وبحث معهما إنشاء شركة لبنانية - مصرية تعمل على إقامة أنبوب غاز في البحر (بتمويل لبناني - مصري)، مجهز بفتحتين: الأولى لتلقيم الزهراني والثانية لتلقيم دير عمار، مع أولوية إنشاء معملين إضافيين كفيّلين بمضاعفة الإنتاج وتخفيض الكلفة إلى النصف. رحب المصريون بالاقترح وأبدوا استعدادهم لتنفيذه، لكن الجانب السوري أبلغ الحريي بواسطة العميد رستم غزالي رفضه لهذا المشروع، مستهجنًا إقامة شركة بين لبنان ومصر فقط، ومطالبًا بإنشاء "أنبوب عربي" برّي من سيناء باتجاه الأردن فسوريا ثم لبنان. وهكذا كان، فلم تبصر الشركة اللبنانية - المصرية النور. واتفق الجانبان السوري والمصري على تمرير أنبوب الغاز من سيناء إلى الأردن فسوريا، على أن يستكمل طريقه من شمال سوريا إلى معمل دير عمار فقط (من دون الزهراني).

رغم الالتفاف السوري على الاقتراح اللبناني، حاول رفيق الحريي الالتفاف على الالتفاف، من خلال دراسة

حدّدت كيفية ربط شمال لبنان بجنوبه عن طريق أنبوب غاز داخلي. لكن السلطات السورية أجهضت هذه المحاولة أيضًا ولم تمّد الأنبوب الممتد من شمال سوريا إلى دير عمار بالغاز، فيما سارعت السلطات المصرية من جهتها إلى مدّ أنبوب الغاز للأردن فقط وقطعه عن سوريا، فكانت النتيجة حرمان لبنان من الغاز، بعد اجتماع رباعي لبناني - مصري - سوري - أردني العام 2004 (بحضور الحريري) تمّ من بعده تغيير مسار الخط.

خصخصة القطاع

لم تقتصر سياسات تعطيل خطط معالجة ملف الكهرباء على المحاولات المشار إليها وحسب، وإنما شملت أيضًا اقتراحًا مزمنًا للحريري أطلقه منذ أواخر التسعينات ولم يرَ النور حتى اليوم، ويقضي بخصخصة جزء من هذا القطاع من أجل تأمين التيار 24/24، من جهة، وتقليص كلفة الدعم الرسمي لهذا القطاع (نحو ملياري دولار سنويًا)، من جهة ثانية.

ولم يكدُ الرئيس رفيق الحريري يكشف النقاب عن هذا الاقتراح حتى قوبل بمعركتين قاسيتين: الأولى قادها نواب ووزراء مقرّبون من العهد ونظام الوصاية، أطلقت العنان لاتهمات مفادها أنه يريد بيع القطاع مجانًا من دون

أي مردود، لقطع الطريق على إقرار قانون لهذا الغرض. والثانية مع رفض تطبيق القانون (462) بعد إقراره في مجلس النواب عام 2002، وإبقائه في الدرج حتى اليوم.

ويرمي هذا القانون إلى تنظيم قطاع الكهرباء وخصصته من أجل توفير الأمن الطاقوي، وتحديدًا خصخصة الإنتاج والتوزيع في هذا القطاع، وإبقاء النقل في عهدة الدولة. لكن رغم إقرار هذا القانون في البرلمان ومن ثم تبنيّه في مؤتمر باريس 2، منع الرئيس لحدود تطبيقه مثله مثل قوانين وقرارات أخرى اتخذت في هذا المؤتمر، ليكبّد الخزينة أعباء دعم هذا القطاع التي بلغت حتى اليوم 47 مليار دولار، أي ما يشكل أكثر من نصف الدين العام.

كما حاول رئيس الجمهورية السابق قطع الطريق على الحريي لتأمين المشتقات النفطية لمعامل الكهرباء "من دولة إلى دولة"، إثر زيارة قام بها الأخير إلى الكويت (العام 2003)، من خلال إشاعة أجواء في وسائل إعلامية قريبة من العهد مفادها أن "الغاز أويل" الكويتي لا يصلح للمعامل اللبنانية. لكن الحريي بقي على تواصل مباشر مع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح على مدى عام ونيّف، وتمكّن من توقيع عقد مع مؤسسة البترول الكويتية (KPC) لا يزال قائمًا حتى اليوم.

إقالة.. خطة الكهرباء

بعد استشهاد الحريري اتخذت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة العام 2005 قرارًا ببناء معامل إضافية في الجية والذوق وتوسعة معمل دير عمار، وآخر بإشراك القطاع الخاص في عملية التوزيع والاستثمار في شبكات التوزيع والعدادات الذكيّة للحد من السرقة والهدر التقني. كما بدأت إعداد مشروع المحطات العائمة لتغويز الغاز المسال، من أجل توفير الغاز الطبيعي لمعامل الإنتاج.

تواصل السنيورة مع الصناديق العربية والبنك الدولي لرصد تمويل معامل الإنتاج مع فترات سماح وفوائد متدنيّة. لكن ما إن توافرت الموافقات المطلوبة حتى اندلعت حرب تموز (2006)، التي لم تقتصر أضرارها على وقف هذا المشروع وحسب، وإنما أعادت عقارب البنى التحتية، وخصوصًا الكهرباء، سنوات إلى الوراء.

حاول السنيورة إحياء هذا المشروع من جديد من خلال توصية تم إقرارها في مؤتمر باريس 3، لكن وزير الطاقة آنذاك آلان طابوريان وضع هذا المشروع في الدرج، مقترحًا استخدام الفحم الحجري لإنتاج الكهرباء!

بعد مؤتمر الدوحة، جدّد السنيورة، فور ترؤسه حكومة جديدة، الطلب من الصناديق العربية توفير قروض لبناء

معامل جديدة للكهرباء لتوفير 450 ميغاواط لدير عمار (الذي لم يبصر النور حتى اليوم) و300 ميغاواط لمعملي الذوق والحجة (محركات تبادلية). لكن جبران باسيل الذي كان وزيراً للطاقة في هذه الحكومة رفض الاستعانة بالصناديق العربية مفضلاً توفير التمويل اللازم من خزانة الدولة وإدارة عملية التلزم.. فتوقّف المشروع.

في 21 حزيران 2010، في حكومة الرئيس سعد الحريري، تبنّى وزير الطاقة هذا المشروع، الذي كان عملياً حصيلة اقتراحات بدأت مع رفيق الحريري واستكملت مع فؤاد السنيورة، فجَمَعَهَا في خطة واحدة مضيفاً إليها بنداً يتعلّق بالطاقة المتجدّدة.

وقد تضمنت هذه الخطّة مشروع التغويز FSRU (Floating storage regasification units) الذي كان الرئيس رفيق الحريري بدأ الإعداد له مع القطريين في العام 2002، كما حاول السنيورة استكمالها في العام 2005 قبيل حرب تموز (2006). ويعني هذا المشروع استقدام الغاز المسال بواسطة باخرة إلى أقرب نقطة من المعمل وتحويله إلى غاز طبيعي ما يؤفّر تقريباً 40 بالمئة من كلفة الطاقة على الأقل.

لكن حكومة الحريري أطيح بها من قبل الثلث الوزاري المعطل، قبل أن تبدأ بخطّتها التي لم ينقذ منها

سوى بند وحيد في حكومة نجيب ميقاتي، اعتبره الوزير باسيل "أولوية" ويقضي بتأمين مليار ومئتي مليون دولار من أجل زيادة القدرة الإنتاجية ب 700 ميغاواط.

جرى التصويت على هذا الجزء من الخطة في مجلس النواب العام 2012، وصدر قانون 181/2011، على قاعدة 3 شروط حدد مدة ثلاثة شهور لتنفيذها وهي:

1. تأمين مليار ومئتي مليون من الصناديق العربية لأن فوائدها أقل من الاستدانة من الداخل وفترات سماحها أطول.
2. تعيين مجلس إدارة جديد لمؤسسة كهرباء لبنان (لم يعين حتى اليوم).
3. تشكيل هيئة ناظمة للقطاع (لم تشكل حتى اليوم).

FSRU: 6 و6 مكرّر

وقد تمّ بالفعل توفير المبلغ المطلوب، ووعد اللبنانيون بتوفير الكهرباء 24/24 في العام 2015، لكن واقع الحال أن ما حصل كان مجرد زيادة إنتاج من 180 ميغاواط فقط عن طريق "الموتورات"، وتحسين خطوط النقل بنسبة ضعيفة، والسعي إلى إجراء مناقصة لتكليف شركة تقوم ببناء معمل دير عمار لإنتاج 550 ميغاواط. رست المناقصة بعد محاولة أولى فاشلة على شركة يونانية، لكن خلافاً دار

بين وزيرى الطاقة والمال حول من يدفع قيمة ال50 مليون دولار أميركى (TVA) فتوقف المشروع وما زال متوقفاً حتى اليوم.

أما السبب الأخير الذى أطاح خطة الكهرباء، فكان حول مشروع ما يُسمى FSRU، الذى تم تبنّيه من كل مكونات حكومة سعد الحريى العام 2010، وكان ينصّ على أن المكان الأمثل لإنشاء معمل التغويز هو طرابلس، على أن يجرى إمداد أنبوب منه إلى الجنوب لتغذية محطات الكهرباء. غير أن هذا المشروع لم يسلك طريق التنفيذ رغم تشكيل لجنة وزارية لمتابعته فى حكومة الرئيس تمام سلام. كما اصطدم فى حكومة الرئيس الحريى الثانية (العام 2016) باعتراضين "ميثاقين": الأول من باسيل الذى اقترح إقامة معمل مماثل فى سلعاتا (قضاء البترون). والثانى من الوزير على حسن خليل الذى طالب بإنشاء معمل مماثل أيضاً فى الزهرانى. واستمر الخلاف حول هذا الملف فى حكومة الحريى الأخيرة (2018-2019) حيث لم تتمكّن اللجنة الوزارية المكلفة درس هذا الموضوع من حسم الخلاف حتى استقالة الحكومة.

خلاصة هذا العرض تشير إلى جملة ملاحظات،
أبرزها:

1. أن "سياسات" رفيق الحريري لخصخصة قطاع الكهرباء، أو جزء منه، التي اقترحها في نهاية التسعينات وأقرت في العام 2002 في قانون صادر عن مجلس النواب (القانون 462)، اعتمدت هي نفسها بعد 18 عامًا من جانب كل مكونات السلطة التنفيذية، بمن في ذلك القوى التي كانت تعارضها سابقًا، تحت عنوان جديد "إشراك القطاع الخاص" في إنتاج الكهرباء وتوزيعها بدلًا من عنوان "الخصخصة".

2. أن "سياسات" رفيق الحريري التي رسمها بدءًا من العام 2001 للاستعانة بالغاز الطبيعي بدلًا من "الديزل" لتخفيض كلفة الفيول، تمت العودة إليها أيضًا في الحكومات اللاحقة وتبنيتها من قوى سياسية كانت تعارضها.

3. أن قانون الخصخصة (462) لو طُبّق منذ العام 2002، ولو تم إنشاء معمل تغويز واحد لكل لبنان "FSRU" لكان وفرّ على لبنان مليارات الدولارات، أو أكثر من نصف الدين العام.

**جدول بالتحويلات السنوية إلى كهرباء لبنان
منذ العام 1992 حتى العام 2018**

المجموع بملايين الدولارات الأميركية للتحويلات السنوية لدعم مؤسسة كهرباء لبنان مضافاً إلى أرصدها السنوية كلفة خدمة تلك المبالغ (الفوائد) والمحتسبة على أساس نصف سنوي واستناداً إلى معدلات الفائدة المعتمدة على الدين العام اللبناني في تلك الفترة				
السنة year	مجموع التحويلات السنوية yearly transfers to EDL (USD)	المجموع التراكمي للتحويلات Cumulative amount of transfers (USD)	معدل الفائدة المعتمدة Effective interest rate (%)	مجموع المبالغ المتوجبة cumulative amount with interest (USD)
1992	20	20	25.70%	20
1993	350	370	17.79%	376
1994	115	486	23.81%	558
1995	139	625	17.94%	830
1996	204	829	19.06%	1,183
1997	100	929	16.89%	1,508
1998	65	994	14.29%	1,828
1999	103	1,097	12.95%	2,192
2000	386	1,483	12.45%	2,862
2001	188	1,671	11.35%	3,406
2002	202	1,873	10.84%	3,995
2003	274	2,147	10.31%	4,702
2004	383	2,530	7.99%	5,570
2005	646	3,176	6.53%	6,661

2006	909	4,085	7.47%	8,005
2007	981	5,066	7.71%	9,584
2008	1,612	6,678	7.82%	11,936
2009	1,499	8,176	8.16%	14,368
2010	1,192	9,369	7.65%	16,732
2011	1,742	11,110	7.13%	19,754
2012	2,261	13,371	6.75%	23,424
2013	2,027	15,398	6.57%	27,031
2014	2,094	17,492	6.60%	30,901
2015	1,135	18,627	6.70%	34,076
2016	927	19,554	6.78%	37,286
2017	1,331	20,885	7.00%	41,145
2018	1,653	22,538	7.30%	45,678
		Up to 2018	القيمة الإجمالية للدون لدعم الكهرباء من دون فوائد	\$22.54
			الفوائد المتركمة من الدين العام العائدة لدعم الكهرباء	\$23.140
			القيمة الإجمالية لدعم الكهرباء مع الفوائد	45.68\$

ملاحظة: تقدّر كلفة التحويلات للعام 2019 مع الفوائد المترتبة عليها نحو 1,5 مليار دولار ما يعني أن المجموع العام لكلفة دعم الكهرباء من تحويلات وفوائد عليها يساوي 47 مليار دولار لغاية نهاية العام 2019

المصدر: وزارة المال ومتوسط أسعار الفائدة الراجعة

جدول بأسماء الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الطاقة
منذ العام 1992 حتى العام 2019

الوزير	العام	كلفة دعم الكهرباء من دون فوائد	الكلفة بين 1992 و2005 من دون فوائد
محمد يوسف بيضون	1992	20 مليون دولار	3,175 مليار دولار
جورج افرام	1992-1993	350	
الياس حبيقة	1993-1998	623	
سليمان طرابلسي	1998-2000	489	
محمد عبدالحميد بيضون	2000-2003	664	
أيوب حميد	2003-2004	383	
موريس صحنوي	2004-2005	646	
بسام يمين	2005	حكومة إنتقالية	بين 2005 و2019
محمد فنيش	2005-2008	3502	20,863 مليار دولار
آلا طابوريان	2008-2009	1499	
جبران باسيل	2009-2014	9316	
آرتور نظريان	2014-2016	2062	
سيزار أبي خليل	2016-2018	2984	
ندى البستاني	2019	1500	
المجموع: 24 مليار دولار			

ملاحظة: الكلفة التراكمية للفائدة المتأتية من دعم الكهرباء من 1992 لغاية 2019 هي 23 مليار دولار ما يشكّل مجموعه مع قيمة الديون لدعم هذا القطاع البالغة 24 مليار دولار: 47 مليار دولار

1993: التنقيب

عن النفط والغاز

في موازاة اهتمامها بملف الكهرباء، بذلت الحكومات الحريية جهودًا ومحاولات متواصلة انطلقت منذ العام 1993، من أجل التنقيب عن النفط والغاز، رغم إفساد هذه المحاولات في زمن الوصاية.

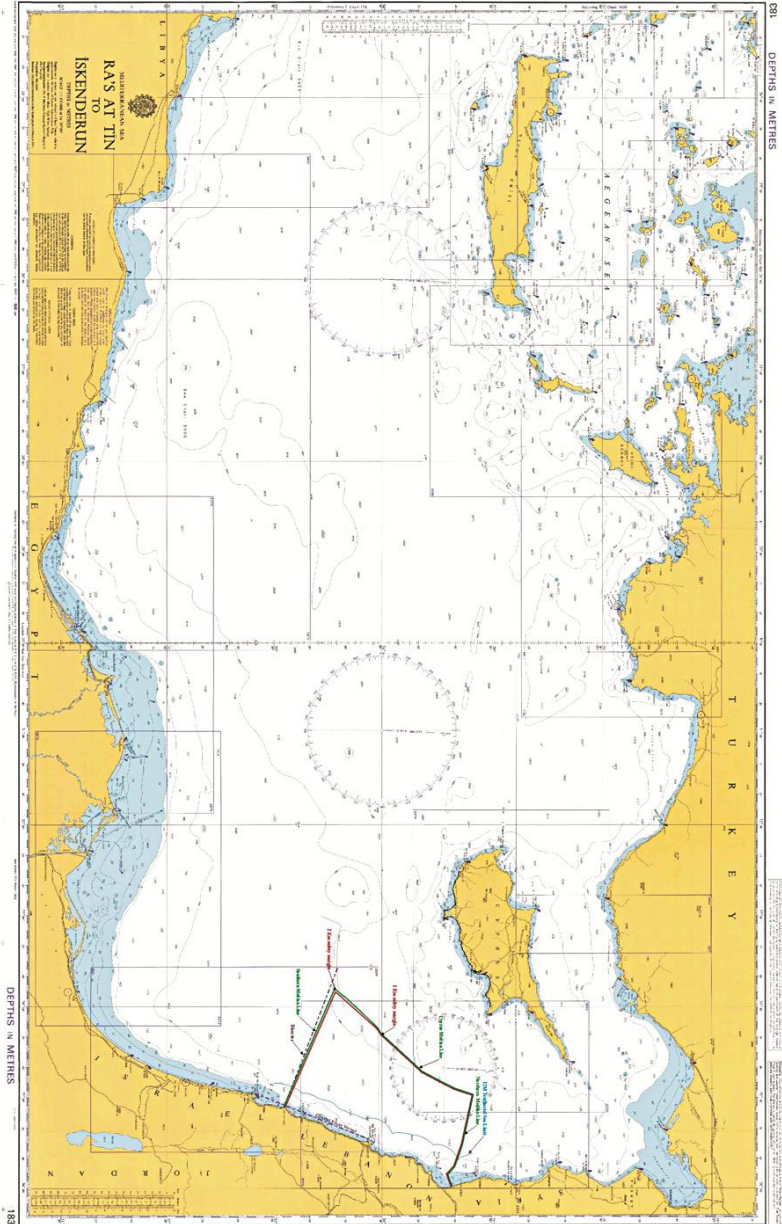
المحاولة الأولى كانت في العام 1993 عندما طلب رفيق الحريري من شركة "GECO PRAKLA" إجراء مسوحات ثنائية الأبعاد مقابل مدينة طرابلس لتحديد ما إذا كانت ثمة احتمالات واعدة لوجود نفط أو غاز في البحر. وفي العام 1994 صدر مرسوم حدّد نظام تقاسم الإنتاج (أي بين حصة الدولة وحصة المستثمر). لكن المرسوم والمسح الثنائي الأبعاد ناما في الأدراج إثر تدخل سوري مباشر، (لم يفرج عنهما إلا بعد 17 عامًا في حكومة سعد الحريري العام 2010 عندما أجرت مسحًا بحريًا لكل المياه الإقليمية اللبنانية). أما ملف الاستكشاف والإنتاج فلم

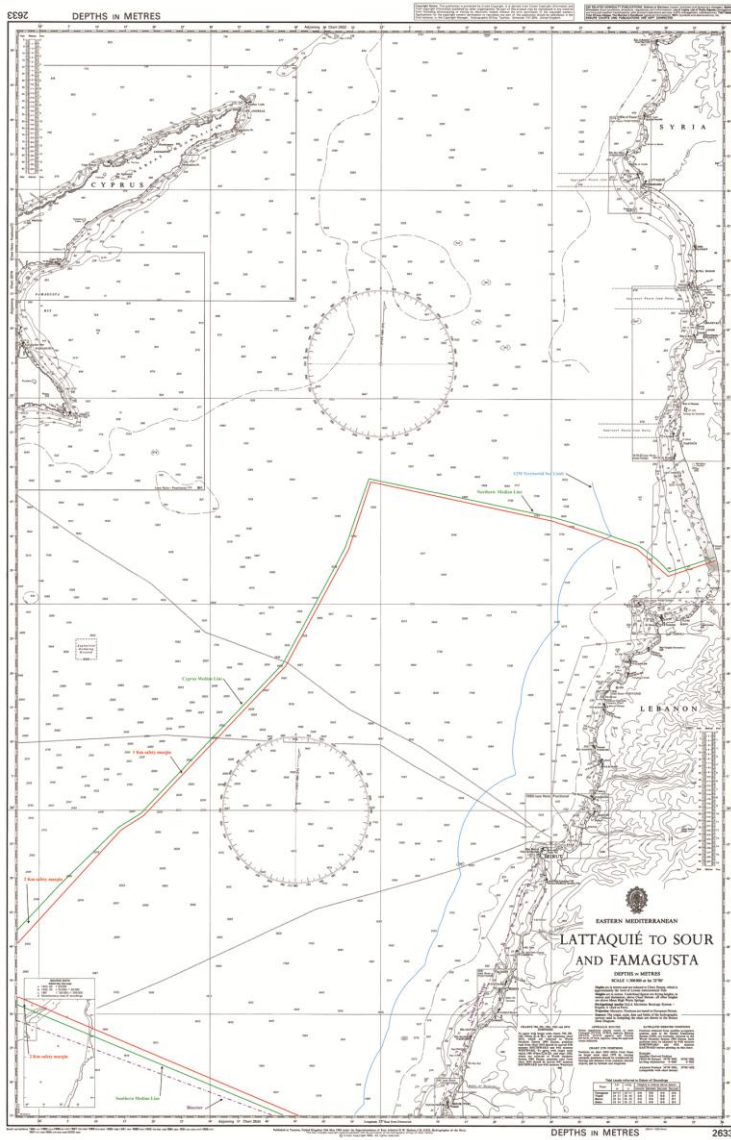
ببصر النور الابد 22 عامًا، وأيضًا في حكومة سعد الحريي حيث جاء المرسوم الجديد مبنيا على نظام تقاسم الانتاج.

رغم فشل محاولته الأولى العام 1993، كرّر رفيق الحريي المحاولة ثانيةً في العام 2000 اعتقادًا منه أن فوزه الساحق في الانتخابات النيابية ربّما يتيح له هامشًا أوسع في إقناع النظام الأمني اللبناني - السوري بأهمية التنقيب عن النفط والغاز. فطلب في العام 2001 من وزير الطاقة والمياه آنذاك الدكتور محمد عبد الحميد بيضون استكشاف إمكانية وجود نفط وغاز في المياه الإقليمية. وكلّف الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة آنذاك الدكتور غازي يوسف تأمين شركة للقيام بورشة مسح سيزمية (Seismic)، أي مسح زلزالي ثنائي الأبعاد. وبالفعل تعاقد المجلس مع شركة بريطانية تدعى "Spectrum" لهذه الغاية. لكن رئيس الجمهورية إميل لحود سارع إلى إفشال هذه الفكرة أيضًا، وقاد هو وعدد من حلفاء النظام السوري في لبنان حملة على الشركة التي تمّ التعاقد معها بذريعة أنها شركة معادية تتعامل مع إسرائيل.

على الأثر تعاقد المجلس الأعلى للخصخصة مع أهم مركز بحوث بريطاني

(SOUTH HAMPTON OCEANOGRAPHIC INSTITUTE)
لترسيم الحدود البحرية للمنطقة الاقتصادية الخالصة
(EXCLUSIVE ECONOMIC ZONE) التي تتعدى المياه
الإقليمية إلى منتصف المسافة بين لبنان وقبرص. ولدى
إنجاز الشركة هذا الترسيم أودعته الحكومة اللبنانية لدى
الأمم المتحدة.





خارطتان لترسيم الحدود للمنطقة الاقتصادية اللبنانية الخاصة
الذي أودع لدى الأمم المتحدة

المسح الزلزالي:

18 مليار برميل

في هذا الوقت كانت شركة "Spectrum" أنجزت المسح الزلزالي (بين العامين 2001 و2002)، وتبين وجود العديد من المناطق التي تحتوي على إمكانية وجود نفط وغاز. فسارع المجلس الأعلى للخصخصة إلى التعاقد مع شركة بريطانية أخرى تدعى "ECL" لدراسة قيمة المخزون الغازي والنفطي في المياه الاقتصادية اللبنانية. تبين بنتيجة هذه الدراسة أن ثمة إمكانية عالية ليس لاستكشاف الغاز وحسب وإنما النفط الخام أيضاً الذي يُعتبر أهم من الغاز. وحددت هذه الدراسة 87 موقعاً يمكن أن يتواجد فيها غاز ونفط، بمساحة تفوق 25 كلم مربع، جرت دراسة 12 موقعاً من بينها أظهرت إمكانية الحصول على 18 مليار برميل. وخلصت هذه الدراسة إلى أن إمكانية العثور على نفط وغاز عالية جداً، وأن ثمة مناطق جاذبة لشركات عالمية للتنقيب عن هاتين المادتين.

انطلاق رحلة التنقيب

بعد استشهاد رفيق الحريري في 2005، كلف الرئيس السنيورة، إثر تولّيه رئاسة الحكومة، شركة بريطانية -

نروجية (PGS) ، للقيام بمسح ثلاثي الأبعاد بوصفه أحدث تقنيًا، واستكماله في العام 2007 حيث أقرّت حكومته أول سياسة نفطية بترولية، مع تحضير مشروع قانون للموارد البترولية في المياه البحرية. لكن الوزير آلان طابوريان رفض رفع هذا المشروع إلى مجلس الوزراء.

وفي العام 2010 تبنى الوزير جبران باسيل (وزير الطاقة) هذا المشروع في حكومة سعد الحريري فأقرّته، ومن ثم صدر بقانون من مجلس النواب في آب من العام نفسه. فيما عيّنت هذه الحكومة هيئة إدارة قطاع البترول التي عملت على تقسيم "البلوكات"، ووضعت دفاتر شروط وأجرت مزايدة استقطبت شركات عالمية، موصيةً بتلزييم "بلوكين": البلوك رقم 4 في الشمال والبلوك رقم 9 في الجنوب لتحالف شركات "توتال" الفرنسية و"نوفاتيك" الروسية و"إيني" الإيطالية. ورفعت الهيئة توصياتها إلى وزير الطاقة والمياه الذي رفعها بدوره إلى مجلس الوزراء حيث اتخذ قرار التلزييم.

وكانت حكومة الحريري أقرّت بمرسوم في العام 2016 اتفاقية استكشاف وإنتاج (تحدّد حصة الدولة وحصة المستثمر من إنتاج النفط والغاز)، مبنيًا على نظام تقاسم الإنتاج الذي استند على مرسوم حكومة رفيق الحريري في العام 1994.

ويفترض أن يبدأ الحفر في البلوك رقم 4 ابتداءً من 15 كانون الثاني من العام 2020، ليُنجز مع هذه الخطوة مسار دام 19 عامًا منذ العام 2001 عندما أطلقه رفيق الحريري في أول مسح عام للمياه الإقليمية، ويُقرّ في حكومة سعد الحريري العام 2010 ومن ثمّ بقانون في مجلس النواب قبل أن يبدأ الحفر في العام 2020.

الحروب والتحديات الأمنية

لم تكن التحديات الأمنية أقلّ أثرًا على السنوات الثلاثين الماضية من العراقيل ومسارات التعطيل. فقد واجه لبنان مجموعة من الانتكاسات الأمنية المدمّرة بين العامين 1989 و2019، كان أولها حربا "التحرير" و"الإلغاء" اللتين خاضهما العماد ميشال عون أثناء تولّيه رئاسة الحكومة الانتقالية (1989-1990)، وخلفتها أضرارًا جسيمة في الاقتصاد اللبناني قُدّرت خسائرها بنحو 5 مليارات دولار، بالإضافة إلى تهجير عشرات آلاف اللبنانيين إلى دول الاغتراب.

وشهد لبنان خلال تلك الفترة ثلاثة اعتداءات إسرائيلية (1993-1996-2006) تسبّبت بانتكاسات اقتصادية كبيرة وتكلفة باهظة، وأدت إلى تدنّي معدلات النمو الاقتصادي، حيث انخفض هذا المعدّل مثلاً بين العامين 1996 و1997 من 11,29٪ إلى 1,05٪ بسبب عدوان

1996، الذي كلف الخزينة اللبنانية ما يفوق 800 مليون دولار أميركي نتيجة تدمير البنى التحتية.

ولا شك أن اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري العام 2005 وما أعقبه من مسلسل اغتالات وتفجيرات طالت عدة مناطق واعتصامات أمام السراي الحكومي بعد عدوان تموز، كانت لها انعكاسات ونتائج سلبية مباشرة على أكثر من صعيد.

كما قدرّت الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة عدوان تموز العام 2006 بحوالي مليار دولار أميركي، أي أكثر من 15% من الناتج المحلي الإجمالي آنذاك، ناهيك عن كلفة تدمير جزء كبير من بنى لبنان التحتية وإلحاق أضرار كبيرة بالأبنية السكنية التي أصاب الدمار أكثر من 130 ألف وحدة منها.

وفي العام 2007 تعرّض لبنان لهزّة أمنية دامت مئة يوم، مع ظهور التنظيم الإرهابي "فتح الإسلام" في مخيم نهر البارد في الشمال، ونشوب مواجهة عسكرية بين الجيش اللبناني وبين هذا التنظيم سقط بنتيجتها 450 قتيلًا، بينهم 180 شهيدًا للمؤسسة العسكرية.

وأشارت التقديرات الرسمية إلى أن مجموع الخسائر التي نجمت عن هذه الأحداث، والتي وصفها تقرير صادر

عن "هيومن رايتس ووتش" بأنها "أسوأ اقتتال داخلي منذ نهاية الحرب الأهلية"، بلغ 300 مليون دولار أميركي.

وفي العام 2008 مثلت غزوة 7 أيار في بيروت والجبل تحدياً أمنياً واقتصادياً وسياسياً خطيراً، كانت له انعكاسات ملحوظة في الاقتصاد كما في المسار السياسي الذي سلك منهجاً جديداً إثر هذه الأحداث التي نجم عنها ما سُمي "اتفاق الدوحة"، الذي شكّل في السنوات اللاحقة إحدى أبرز أدوات التعطيل.

إنجازات وخطط

رغم التعطيل

لم تحجب الظروف التي سبقت حكومات التحرير السياسية (الحرب والدمار)، وتلك التي رافقتها (التعطيل المتواصل والحملات والظروف الأمنية ومحطات الفراغ الطويلة الأمد...) أو تلك التي بدلت مساراتها (الحكومات التي شكّلت من خارج فلك التحرير السياسية)، أهمية الإنجازات التي حققتها والتي لا يزال اللبنانيون ينعمون بنتائجها حتى اليوم.

صحيح أن جيلاً أو اثنين من اللبنانيين لم يواكبا بأم العين هذه الإنجازات، أو لم يعرفا الفارق الكبير بينها وبين المرحلة التي سبقتها. لكن عودة سريعة إلى هذه الإنجازات أو الخطط التي وضعتها الحكومات الحربية تُظهر بالأرقام والوقائع أن هذه السياسات الإيمارية والاقتصادية والدبلوماسية نقلت لبنان من مرحلة إلى أخرى، وأعادت مكانته إلى موقعها الطبيعي رغم العقبات

التي واجهتها منذ العام 1992 حتى اليوم. إن عودة الأمل إلى اللبنانيين في العقد الأخير من القرن المنصرم لم يكن تفصيلاً في حياتهم الوطنية، بعد عقدين من الإحباط واليأس فرضتهما قذارة الحرب ومآسيها، وتراجع الخدمات وانهار البنى التحتية. كما أن عودة الحياة إلى المؤسسات الدستورية - وإن بتقطّع - استعادت معها طقوس النظام البرلماني الديمقراطي، ومبدأ تداول السلطة وإن خرّقه تمديدان رئاسيان ونيايان.

ورغم النزاع المستدام بين الدولة والدويلة، وبين القانون والفساد، وبين هيئة المؤسسات وتعثرها، وبين الدستور و"الديمقراطية الطائفية" (أو "التوافقية") أو "الميثاقية" المستجدة التي حولت الكتل السياسية إلى "مكونات"، استعاد لبنان ثقة المجتمع الدولي فزاره عشرات القادة ورؤساء الدول والحكومات والملوك والوزراء، كما زار مسؤولوه عشرات العواصم في العالم حتى في عزّ مرحلة الوصاية.

نتوقّف هنا، بإيجاز، أمام عينات من الخطط والإنجازات، التي لا تُحصى ولا تعدّ، والتي حققتها الحكومات الحزبية منذ العام 1992 حتى اليوم:

الاستقرار النقدي

عودة الاستقرار إلى الليرة اللبنانية كانت حجر الزاوية في "السياسات الاقتصادية" للحكومات الحريية منذ انطلاقتها العام 1992، ما شكّل ثابتة أساسية في هذه "السياسات" رفضت كل حكومات الحريية التراجع عنها، رغم مطالبة صندوق النقد الدولي بتعديل سعر صرف الليرة في العام 2001. مع العلم أن الصندوق نفسه عاد وأكد في تقارير لاحقة أن سياسة تثبيت سعر صرف الليرة "تخدم البلد والاقتصاد جيداً".

وإذا كان أحد أهداف ثبات هذه السياسة حماية المودعين الصغار وذوي الدخل المحدود، فهو حوّل الليرة إلى عملة موثوق بها، قوية ومستقرة، وفتح الباب أمام تدفق الرساميل من الخارج وتراجع نسب التضخم. كما انخفضت أسعار الفائدة تدريجياً، وتراكمت احتياطات واسعة من العملات الأجنبية. وازدهر القطاع المصرفي مع تضاعف الودائع لديه، بينما ارتفعت رسملة المصارف بشكل كبير، ما عزّز قدرة هذا القطاع على تمويل القطاع الخاص وزيادة التسليفات متوسطة الأجل للقطاعات الإنتاجية وقروض الإسكان والمباشرة في إطلاق القروض الاستهلاكية، فضلاً عن تمويله لجزء من حاجات القطاع العام.

ولتبيان الإيجابيات التي برزت بعد استقرار سعر صرف الليرة ومعدّلات الفوائد والتضخّم وحركة إيرادات الخزينة واحتياطي مصرف لبنان، يمكن العودة إلى عيّنة منها في الجدول المنشور أدناه والمتعلق بأهم المؤشرات بين 1992 و1998.

جدول بأهم المؤشرات المالية بين 1992 و1998

نهاية عام 1998	نهاية عام 1992	أيلول 1992	
\$ / ل 1502	\$ / ل 1838	\$ / ل 2800	سعر صرف الليرة
14 في المئة	34 في المئة		معدلات الفوائد على سندات الخزينة
20 في المئة	51 في المئة		معدل الفائدة على القروض المصرفية
4 في المئة	120 في المئة		معدل التضخم
2938 مليون دولار	619 مليون دولار		مجموع إيرادات الخزينة
3318 مليون دولار	1448 مليون دولار	545 مليون دولار	إحتياطي مصرف لبنان الصافي
16253 مليون دولار	5545 مليون دولار		إجمالي الناتج المحلي بالدولار

المصدر: كتاب "الحكم والمسؤولية".

السياسة الاجتماعية

استأثر الشأن الاجتماعي بحيز مهم من "السياسات الاقتصادية" منذ انطلاقتها العام 1992، حيث صُرف في هذا الحقل أكثر من خمسة مليارات دولار في السنوات الخمس الأولى. وقد خصّصت حكومات الحرية السياسية موازنات غير مسبقة لقطاع التعليم لتطويره وتعميمه في المناطق كافة (الإنماء المتوازن). كما وفّرت خدمات صحية لم تكن متوافرة من قبل لكل المواطنين. فقد تجاوز مثلاً مجمل الإنفاق الاجتماعي بين 1993 و2010 ما يفوق 22 مليار دولار أميركي. وارتفع عدد طلاب المدارس من 760 ألفاً في العام 1992 إلى أكثر من مليون في العام 2011. كما زاد عدد طلاب الجامعات من 85 ألفاً في العام 1992 إلى أكثر من 180 ألفاً في 2009. وارتفع عدد أسرة المستشفيات من 7690 سريرًا في العام 1992 إلى 13200 العام 2007، ناهيك عن ارتفاع معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة وسلسلتي الرتب والرواتب في العامين 1998 و2018.

سعى رفيق الحريي إلى إطلاق مشاريع أسواق للخضار لكن سياسات التعطيل حالت دون إنجازها في عدد من المناطق، وكذلك مشروع "إليسا" و"لينور" اللذين يسعى بعض من اعترض عليهما في السابق إلى إحيائهما اليوم. كما كان الحريي أول من أنشأ وزارة للبيئة (رغم اعترض عدد من الكتل النيابية) وكذلك وزارة المهجرين.

وإذا كان انصرف بين العامين 2000 و2004 إلى سياسات التصحيح المالي، فقد وضع الحريي في العام الأخير نواة لسياسة اجتماعية شاملة في مؤتمر كبير خُصص لهذه الغاية في السراي الحكومي، من أجل تمكين شبكات الأمان الاجتماعية ومكافحة الفقر.

بعد العام 2005، عكف الرئيس فؤاد السنيورة على ترجمة توصيات 2004، وأعد مشروعاً اجتماعياً متكاملاً شكّل محوراً أساسياً من مؤتمر باريس 3 تركّز على توسيع تغطية الخدمات الصحية وتحسين كفايتها ونوعيتها. أما الترجمة الأولى لهذا المؤتمر فكانت مع إقرار برنامج مكافحة الفقر المدقع الذي تبناه الرئيس سعد الحريي ووفّر له مساعدات وهبات من ألمانيا والاتحاد الأوروبي من أجل توسيع عدد المستفيدين منه، في حكومتي 2016 و2018.

لم يقتصر اهتمام سعد الحريي بهذا الجانب، وإنما وضع البرنامج الصحي والاجتماعي الذي أطلقه "تيار المستقبل" العام 2009، وشكّل خارطة طريق لكتلة "المستقبل" النيابية، تضمّن أربعة اقتراحات قوانين تلامس هواجس أساسية لدى المواطنين، أُقرّ اثنان منها وما زال الاقتراحان المتبقّيان يخضعان لنقاشات وخلافات في اللجان النيابية المختصة.

الاقتراح الأول يتعلّق بتعديل المادتين 46 و47 من قانون مزاولة مهنة الصيدلة بما يسمح للصيدلي باستبدال دواء بأخر أقلّ كلفة بنسبة 40 أو 50 بالمئة، عبر تشجيع استخدام الدواء النظامي (جينيريك). وقد أُقرّ اقتراح القانون هذا الذي تقدّم به عضو كتلة "المستقبل" النائب السابق عاطف مجدلاني العام 2010.

الاقتراح الثاني تقدّمت به كتلة "المستقبل" إلى مجلس النواب ويتعلّق باستفادة المتقاعدين وعائلاتهم من الضمان الاجتماعي (المرض والأمومة) مدى الحياة. أُقرّ هذا الاقتراح في شباط 2016 وبدأ تطبيقه في تشرين الأول من العام نفسه. وبناءً على هذا القانون بات يُمكن لأي متقاعد وعائلته الاستفادة من الضمان الصحي مدى الحياة.

أمّا الاقتراح الثالث فيتعلّق بالبطاقة الصحيّة التي تقدّمت كتلة "المستقبل" باقتراح قانون بشأنها العام 2013، بعد أن كانت نوقشت في حكومة الرئيس فؤاد السنيورة العام 2008 مع وزير الصحة آنذاك محمد جواد خليفة وأُجريت دراسة ائتوارية لهذه الغاية. لكن خلافاً دار في اللجنة النيابية للمال والموازنة (بعد إقراره في لجنة الادارة والعدل) بسبب خلاف حول طريقة تمويل هذا المشروع بعد تعديل أدخله وزير الصحة السابق غسان حاصباني يرمي إلى تمويله عن طريق رسم 8 ٪ من فاتورة الخليوي.

الاقتراح الرابع يتعلّق بضمان الشيخوخة الذي أعدّت حكومة رفيق الحريري العام 2003 مشروع قانون بشأنه رفعته إلى مجلس النواب، ولم يُحلّ إلى اللجان إلّا مع حكومة عمر كرامي 2004. لكن العقدة الاساسية التي حالت دون إقراره حتى اليوم تتعلّق بالجهة التي تدير هذا المشروع: الضمان الاجتماعي أو هيئة مستقلة؟ والواقع أن كتلتي "الوفاء للمقاومة" و"التنمية والتحرير" تمسّكتا بإدارته من قبل الضمان، فيما شدّدت كتلة "المستقبل" وتكتل "التغيير والإصلاح" على وجوب إدارته من هيئة مستقلة. وما زال الخلاف قائماً حتى اليوم رغم تكفّل الهيئات الاقتصادية بتمويل دراسة ائتوارية تحدّد كلفته وقد طُلب من إدارة الضمان إجرائها لهذا الغرض.

عيّة من إجمالي الإنفاق الاجتماعي المرصود في الموازنات العامة
بين العامين 1994 و 2010 (مليارات الليرات اللبنانية)

وزارة التربية والتعليم العالي والثقافة	وزارة الصحة العامة	وزارة الشؤون الاجتماعية	معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة	نسبة المجموع للإنفاق الاجتماعي من نفقات الموازنة ما عدا خدمة الدين	نسبة المجموع الإجمالي للإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي
338	124	52	200	16.67%	4.66%
467	159	68	320	23.88%	5.62%
408	150	88	340	25.56%	4.82%
582	160	95	452	34.53%	5.63%
648	261	94	520	38.92%	6.21%
660	251	68	744	36.12%	6.94%
707	274	93	875	44.36%	7.85%
863	315	107	878	38.17%	8.51%
833	290	106	900	43.22%	7.92%
826	285	100	1,000	48.06%	8.09%
884	345	109	1,000	45.84%	8.20%
895	360	87	900	36.75%	6.80%
942	347	97	935	35.48%	6.86%
950	362	102	1,000	34.78%	6.39%
889	375	103	1,040	35.27%	5.33%
1,064	440	107	1,300	29.51%	5.33%
1,320	487	143	1,400	24.94%	5.61%

المصدر: كتاب "مشروع لبنان الاقتصادي" لمازن سويد.

رفع الحظر عن.. "بلد الطاعون"

في موازاة الاستقرارين النقدي والاجتماعي بدأ لبنان يستعيد أنفاسه وعلاقاته مع العرب والعالم. فبعد إقرار اتفاق الطائف بدأت عودة العرب إلى لبنان، فرفعوا تبعاً الحظر الذي كان مفروضاً عليه أثناء مرحلة الحرب. لكن عودتهم الفعلية (سيّاح ودعم واتفاقيات ثنائية) لم تبدأ، كما لم تبدأ عودة لبنان الملموسة إلى حضن العرب إلا بعد وصول رفيق الحريري إلى الحكم.

فمنذ العام 1992 استأنف العرب اهتمامهم بالمعهود بالسياحة اللبنانية كما بالاستثمار، فعاد السيّاح إلى المصايف ورجال الأعمال إلى الاستثمار في حقول كثيرة ظهرت نتائجه في المؤشرات الاقتصادية كافة.

كما ساهمت الدول العربية، وفي مقدمها المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت وقطر، في إعادة إعمار لبنان بعد الاعتداءات الإسرائيلية في الأعوام 1993 و1996 و2006، علاوة على المشاركة في مؤتمرات باريس 1 وباريس 2 وباريس 3 و"سيدر".

لم يكتفِ الحريري بعلاقاته مع العرب وحسب، وإنما وسّع شبكة هذه العلاقات لتشمل دولاً عظمى (الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وروسيا وبريطانيا) بالإضافة إلى

ألمانيا وماليزيا وتركيا ودول أخرى كانت علاقاتها مقطوعة كلياً أو جزئياً مع لبنان، إما نتيجة ظروف الحرب أو بسبب حذر هذه الدول من سياسات النظام السوري أو "حزب الله" إثر عمليات خطف الرهائن وقبلها تفجير مقرّي السفارة الأميركية و"المارينز".

ورغم علاقته المميّزة مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي وصل إلى الإليزيه العام 1995، وتعيّله على دوره المؤثّر في كثير من دول العالم، جهد الحريري منذ وصوله إلى السراي الحكومي لرفع الحظر عن سفر الأميركيين إلى لبنان.

كان القرار الأميركي حازماً للأسباب المشار إليها أعلاه، بلغ حدود وصف وزير الخارجية جورج شولتز للبنان العام 1987 بأنه "بلد الطاعون". لكن مساعي الحريري نجحت في العام 1997، أي بعد عشر سنوات تماماً من قرار الحظر، بإقناع خليفة شولتز مادلين أولبرايت باتخاذ قرار رفع الحظر، ليمثّل أول إعراف أميركي بعودة لبنان إلى ظروفه الطبيعية.. وإلى العالم.

الحريري تبّلغ القرار من أولبرايت شخصياً. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن الجانب الأميركي، سواء عبر أولبرايت أو السفارة الأميركية في لبنان، ركّز على تعهّد الحريري باسم الحكومة أن يقرّ لبنان في أقرب وقت

المعاهدة الدولية المتعلقة بالرهائن والالتزام بالمعاهدات الدولية المرتبطة بالإرهاب والجريمة الدولية. فيما أكد الحريري الذي اعتبر القرار "دليل ثقة بلبنان" موافقة الحكومة على هذه المعاهدات رغم تحفظ جهات لبنانية وسورية عليها.

"ثورتان" في الاتصالات

لم يقتصر اهتمام الرئيس رفيق الحريري بالبنى التحتية على قطاع الكهرباء وحسب، وإنما أطلق ورشة من المشاريع الاستثمارية شملت كل البنى التحتية، أي قطاعات الاتصالات والطرق الدولية والوطنية والأوتوسترادات والمياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة والنقل العام والمرافئ والمطار والمدينة الرياضية والمستشفيات الحكومية في بيروت والمناطق، ومجمع الجامعة اللبنانية والمدارس الحكومية والمعاهد.

قطاع الاتصالات كان من أبرز الإنجازات التي حققتها الحكومات الحريية بعد ترهّل أصابه نتيجة الحرب الأهلية. شهد هذا القطاع ثورتين: الأولى مع الرئيس رفيق الحريري (العام 1994) عندما أصبح لبنان أول دولة عربية تبني شبكة اتصالات خليوية، والثانية مع الرئيس سعد الحريري (2017-2019) عندما أعاد تطوير هذا القطاع مع

إدخال تقنيات تواب ما توصّلت إليه أحدث تقنيات الاتصالات في العالم، استعداداً لاستحقاقات هذا القرن الذي يعتبر قرن تقنيات الاتصالات المتطورة.

في العام 1994 كانت سعة الشبكة الهاتفية بحدود 420 ألف خط وعدد الخطوط العاملة أقلّ من 200 ألف خط، أما معدّل السكان المستفيدين من خدمات الهاتف فلم يكن يتجاوز 8%. سارعت حكومات رفيق الحريري إلى إعادة تأهيل وتوسيع شبكة الهاتف الثابت، بعد اعتماد الأنظمة الرقمية الحديثة، فتمّ بين العامين 1995 و1997 تأهيل جميع أبنية المراكز الهاتفية الموجودة وبناء مراكز جديدة في كل المناطق التي كانت تفتقر إليها. وبذلك أصبحت الشبكة الحالية تستوعب حوالي 1,8 مليون مشترك بمعدّل خط واحد لكل ثلاثة أفراد.

وبدأ العمل بدراسة تعيد تنظيم القطاع بهدف فصل نشاطات التشغيل والصيانة عن عمليات التنظيم والرقابة، فأوكلت الوزارة إلى هيئة "أوجيرو" القيام بأعمال توصيل الخطوط إلى المشتركين بالإضافة إلى أعمال الصيانة وإصدار الفواتير.

كما أبرمت الدولة العام 1993 عقد BOT مع مشغلين (ليبانسيل وسيليس) لإنشاء شبكتي خليوي وضعتا موضع

التشغيل العام 1994. وفي نهاية العام 2000 قارب عدد المشتركين في قطاع الخليوي نحو 800,000 مشترك، وحافظ على هذا المستوى تقريباً إلى حين تولي الإدارة من قبل الشركتين المشغلتين حيث بلغ عدد المشتركين في نهاية 2004 ما يعادل 800,000 مشترك.

وفيما لم يشهد القطاع في العامين 1999 و2000 أي إنجازات (حكومة الحص)، صدرت بين العامين 2001 و2004 قوانين مختلفة لإصلاح القطاع، مثل القوانين 228 و393 و431.

مع دخول القانون رقم 431 حيّز التنفيذ العام 2007 أصدرت هيئة تنظيم الاتصالات لوائح أساسية في أعقاب عملية التشاور الواسعة (تنظيم قوة سوق مهم، خطة الترقيم المؤسسي، تنظيم إدارة الأرقام، جدول التردد الوطني اللبناني، الربط البني..).

بين العامين 2009 و2016 أطلقت الوزارة مبادرات لتحسين القطاع وتطويره، وفتحت الطريق أمام إدخال تقنيات وخدمات جديدة في مجال الأجهزة المحمولة. تم نشر شبكة G3 وتم تقديم G4، وخفّضت تكلفة خدمات الهاتف المحمول. لكن لم تشهد هذه الفترة أي استثمار في الشبكة الثابتة وخصوصاً في موضوع الألياف البصرية

(بسبب المناكفات السياسية)، ما أدى إلى تراجع كبير في الخدمات. كما شهدت عملية تأمين للقطاع عوضاً عن تحريره، فأعيدت كافة النفقات التشغيلية لشبكتي الخليوي على عاتق الدولة مما رفع الكلفة وضاعف عدد الموظفين في كل منها.

أما الفترة الممتدة بين 2017 و2019 (حكومة ساعد الحريي) فشهدت نهضة كبيرة، وتم العمل خلال هذه المدة القصيرة على:

- وضع مشروع شبكة الألياف الضوئية الذي يشكّل العمود الفقري للبنية التحتية للقطاع، وربط المراكز الأساسية لمحطات شبكتي الخليوي بشبكة الألياف الضوئية وتشغيل التجهيزات العائدة لها ووضعها في الخدمة الفعلية تباعاً لتأمين خدمة G4 فعالة.
- وضع مشروع تبادل المعطيات الرقمية (IP/MPLS) بالخدمة الفعلية، من أجل تسهيل تبادل المعطيات الرقمية IP PACK لكافة شركات مقدّمي الإنترنت، إضافة إلى تقديم خدمات جديدة للترابط مثل VPN-LAYER 3، وتأمين وسائل متطورة لتزويد المؤسسات العامة والخاصة والوزارات بشبكة نقل المعلومات بطريقة آمنة (SECURED NETWORK).

- تحديث وتطوير السنترالات وخدمات الهاتف الثابت وتأمين خدمات الصوت من خلال VOIP VOICE) واعتماد تقنية (SOFT SWITCHING OVER IP عبر الشبكة النحاسية، ما لبى عشرات الآلاف من طلبات الاشتراكات بالهاتف الثابت.
- تركيب تجهيزات انتهائية DWDM مع شركة "هواوي" لزوم ربط السعات الدولية المتوفرة عبر الكابل البحري IMEWE والكابل البحري ALEXANDROS بشبكة كوابل الألياف الضوئية البرية.
- إعداد دفتر شروط لإطلاق مشروع صيانة الشبكة النحاسية للهاتف الثابت لتأمين خدمة DSL بصورة أفضل وبسرعات أكبر.
- إطلاق مشروع (FTCC) لتأمين خدمة الإنترنت بسرعات عالية.
- تلزيم ما يعرف بالمرحلة السابعة من تطوير الشبكة.
- تعديل وتخفيض تعرفه ورسوم خدمات الإنترنت وخدمات الحزمة العريضة والسعات الدولية والخطوط الرقمية التأجيرية المحلية والدولية،

وتخفيض التعرفة الدولية لبعض البلدان عبر خطوط "كلام" و"تيليكارت"، وخفض التعرفات على خدمات النطاق العريض للأجهزة المحمولة بأسعار معقولة للجميع وخصوصًا طلاب الجامعات والقوات العسكرية.

النفائات الصلبة: الوقت الضائع

لم تدُم مشكلة النفائات الصلبة فترة طويلة بعد وصول رفيق الحريري إلى الحكم. سنوات قليلة كانت كافية لإيجاد حل عملي لهذه المعضلة. لكن منذ العام 2006 وحتى اليوم لم تتمكّن الحكومات المتعاقبة من إيجاد علاج لهذه المعضلة، خصوصًا بعد إقفال مطمر الناعمة الذي زاد الأزمة تفاقمًا. ورغم اعتراض بعض القوى السياسية على إدارة شركة "سوكلين" لهذا الملف، لم تتمكّن حتى اليوم من إيجاد بديل قادر على توفير مجال أوسع للأمن البيئي. كما لم تستطع تأمين خطّة أفضل من تلك التي أقرتها حكومة سعد الحريري العام 2010، وعادت هذه القوى وتبنّت الخطّة الأخيرة بعد هدر للوقت دام تسع سنوات، كما سيظهر في هذا العرض:

قبل وصول الحريري إلى الحكم العام 1992 كان قطاع النفائات الصلبة يعاني من إهمال فاضح

سببه تداعيات الحرب الأهلية، التي غاب معها الجزء الأكبر من الجهاز البشري لغالبية البلديات في لبنان، وخصوصاً في العاصمة والمدن. أدّى فقدان المعدات والآليات وترهل المعامل وعدم القدرة على الوصول إلى المكبات في بعض المناطق، إلى شلل هذا القطاع، ما حوّل الشوارع إلى مكبات للنفايات تعيث في الأرض روائح كريهة وتلوّثاً.

استعان الحريري بالبنك الدولي وبمؤسسات دولية لاقتراح خطط لمعالجة هذه المعضلة. تبين بنتيجة الدراسات أن الحلّ يقضي باعتماد خطط معتمدة في دول حديثة، أي إناطة عمل القطاع العام بالقطاع الخاص. جرت مناقصات عالمية بين الشركات المؤهلة لإدارة هذا القطاع بين العامين 1992 و1994، تناولت تلزيم عمليات جمع ونقل النفايات وتأهيل مرآب الكرتينا ومعامل المعالجة وكذلك محرقتي العمرسية والكرتينا.

لكن هذا الإجراء لم يكن كافياً بسبب استمرار عقدة مكبّي النورماندي وبرج حمود، وكذلك مكبات صيدا وطرابلس ومعها نحو 200 مكبّ عشوائي في المناطق. وبفعل الشكاوى الشعبية المتواصلة في هذا الصدد طلب الحريري من وزارة البيئة وضع خطة طارئة لإقفال مكب

برج حمود خلال فترة لا تتجاوز ستة شهور. ووافق مجلس الوزراء في 22-1-1997 على خطة نفذتها شركة "سوكلين" التي كانت تتولى جمع النفايات، فتولت بعد هذا القرار إدارة قطاع النفايات إثر إقفال مكبّي النورماندي وبرج حمود. وتشمل الخطة:

1. إقفال مكبّ برج حمود.
 2. إنشاء مراكز لفرز ومعالجة الكميات المقدّرة بـ 1700 طن يوميًا.
 3. إنشاء مطامر صحية بغية استقبال العوادم المتبقّية من أعمال الفرز والحرق ومخلفات البناء الصغيرة والمخلفات الكبيرة الحجم.
 4. تأمين الإدارة لكافة المواقع والمراكز المطلوبة لتماشى مع الكميات المطلوب معالجتها ليتمكّن المقاتول من تجهيزها وتشغيلها.
- تم تنفيذ الشق المتعلق بالمرحلة الأولى من الخطة الطارئة وإيجاد المطمرين الصحيّين ورفع قدرة المعامل في الكرنيتينا والعمروسية لاستيعاب كافة النفايات، التي كانت ترسل إلى مكب برج حمود بعد إقفاله وفقًا لبرنامج الخطة في 20-7-1997.

أما المرحلة الثانية والتي صُمّمت كنموذج يحتذى به لسائر المناطق اللبنانية فلم تُجز بسبب مجموعة من العوائق، كان أبرزها الزيادة غير المتوقعة في الكميات نتيجة إضافة مناطق جديدة، وتخفيض عمليات التسميد بسبب عدم توفر أراضي شاسعة في بيروت وجبل لبنان لهذه الغاية، وعدم القدرة على إيجاد مطامر بديلة لمطمر الناعمة (أقل مطلع العام 2015) ما أرهق عمليات المعالجة في مركزي العمروسية والكرنتينا.

كان الاتجاه الغالب تعميم نموذج "الناعمة" في كل لبنان. كما كان يفترض إقامة ثلاثة معامل تسبيغ مماثلة لمعمل "الكورال بيتش" لتخفيف كميات الطمر. لكن لم يُنشأ أي معمل وتمّ التعويل على معمل الناعمة الذي لم يعد قادرًا على التحمل، إلى أن وضع هذا الملفّ على طاولة حكومة فؤاد السنيورة العام 2006 من دون نتيجة.

في العام 2009، أثناء تولّي سعد الحريري رئاسة حكومته الأولى كلّف فريق عمل من الخبراء البيئيين اقتراح حلول لملف النفايات. وتحت شعار أن "الحكم استمرارية" طلب من الفريق الانطلاق من اقتراحات حلول سابقة في حال وجودها.

تبين لفريق العمل أن آخر خطة اعتمدت في السابق كانت العام 2006 في حكومة السنيورة، وتقضي بإقامة معامل فرز وتسبيغ ومطامر في كل الأفضية والمحافظات اللبنانية. لكن هذه الخطة التي كان وضعها الوزير السابق يعقوب الصراف لم تسلك طريق التنفيذ بسبب عدم قدرة مجلس الإنماء والإعمار على استملاك عقارات لهذه الغاية نظراً لرفض المناطق هذه الفكرة.

عائ الفريق تجارب اعتمدت في دول أوروبية سبق أن واجهت عقبات مماثلة للبنان (رفض إقامة مطامر في المناطق)، فلم يجد وسيلة سوى اعتماد الفرز من المصدر ومن ثم تسبيغ المواد العضوية وتحويل الباقي إلى طاقة عبر التفكك الحراري. وبناء على هذا الاقتراح، وبعد مداوالات على طاولة مجلس الوزراء، صدر قرار بالإجماع رقمه 55/1 في 11 أيلول 2010، طلب من مجلس الإنماء والإعمار البدء بتنفيذ الخطة. لكن سرعان ما وضعت في الأدرج في العام التالي إثر إقالة الحكومة (في كانون الثاني 2011)، ما أدى إثر إجمام حكومة الرئيس نجيب ميقاتي عن تنفيذها إلى ما عرف بأزمة 2015 للنفايات في حكومة الرئيس تمام سلام.

تفاقت هذه الأزمة لسبين رئيسيين: الأول الانقسام السياسي الحاد بين ضفتي 14 و8 آذار في مجلس الوزراء.

والثاني عدم قدرة الحكومة على اتخاذ أي قرار إلا بالإجماع بسبب الفراغ الرئاسي.

الخطة نفسها بعد 9 سنوات

في الحكومة الثانية التي ترأسها الحريري (العام 2016) لم يجبّد وزير البيئة آنذاك طارق الخطيب المضي بخطة 55/1 التي أقرّت في حكومة الحريري الأولى (2 أيلول 2010)، واقترح خطة شبيهة بخطة 2006، أي اعتماد اللامركزية في معالجة ملف النفايات، فاصطدم برفض المناطق.

لكن وزير البيئة الجديد فادي جريصاتي عاد في حكومة الحريري الأخيرة (2018-2019) إلى خطة الفرز من المصدر، واقترح إقامة ثلاثة معامل للتفكّك الحراري تمامًا كما جاء في الخطة رقم 55/1، أي العودة إلى خطة العام 2010 (بعد تسع سنوات) مع فارق وحيد هو رقم المرسوم الجديد (أقرّ في 27 آب 2019) الذي لو تمّ تطبيقه في حينه لما ضاع تسع سنوات من عمر اللبنانيين، ولما اعتمدت المطامر في البحر (كوستا برافا وبرج حمود).

جدول بعدد المكبات العشوائية

بين العامين 2011 و2017

2017	2011	المناطق
87	86	عكار والشمال
132	59	بيروت وجبل لبنان
238	220	النبطية والجنوب
160	139	البقاع وبعلبك/ الهرمل

جدول بكميات النفايات في المكبات

2017	2011	المناطق
2,434,372 m3	814,095 m3	عكار والشمال
814,131 m3	493,151 m3	بيروت وجبل لبنان
1,118,129 m3	1,067,957 m3	النبطية والجنوب
1,376,675 m3	1,074,870 m3	البقاع وبعلبك/ الهرمل

المصدر: وزارة البيئة - مشروع التقوية المؤسسية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

باريس 3-2-1: أسرى التعطيل

ربما عرف لبنان محطات "عزّ" سياسية واقتصادية منذ استقلاله حتى اليوم. لكنه لم يعرف بالتأكيد مشهديات عابرة للإقليم والعالم كتلك التي شهدتها مؤتمرات باريس 1 وباريس 2 وباريس 3 و"سيدر". فبين أشقاء دائمي العضوية في برامج دعم لبنان ودولة كبرى فتحت قاعات "الإليزيه" لإنقاذ اللبنانيين من أزماتهم، تنالت المؤتمرات وتحولت إلى تظاهرات عربية ودولية شملت عشرات رؤساء الدول والحكومات والأمراء والمنظمات والصناديق.

باكورة هذه المؤتمرات كانت باريس 1 العام 2001، الذي أعقب بروز مؤشرات مالية مقلقة كان أخطرها عدم قدرة وزارة المال على توفير الاعتمادات اللازمة لدفع رواتب موظفي الدولة. فور تبلغه بهذا التطور من وزير المال فؤاد السنيورة، سارع رفيق الحريري إلى تأمين ضمانة شخصية من ماله الخاص قيمتها مليار دولار أميركي مكّنت الوزارة من تسديد المعاشات. وفي المقابل بدأ الحريري رحلة احتواء الدين العام دونما تأخير. أقرّ مجموعة من القوانين في مجلسي النواب والوزراء (تمّت الإشارة إليها في الفصل السابق)، وبدأ التحضير لمؤتمر باريس 1.

استعان بصديقه الرئيس الفرنسي جاك شيراك وزار عشرات العواصم مستنفرًا كل علاقاته الدولية. عُقد المؤتمر في 27 شباط 2001 برعاية الرئيس الفرنسي، ونجح في التحضير لمؤتمر باريس 2 في 23 تشرين الثاني في 2002، الذي شاركت فيه المفوضية الأوروبية والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي..) والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا وماليزيا والكويت والإمارات وكندا وقطر والبحرين وبلجيكا واليابان وسلطنة عمان والدنمارك وإسبانيا وصندوق النقد العربي والبنك الأوروبي للاستثمار.

نجح هذا المؤتمر بكل المقاييس فوفر للبنان ما يعادل ثلث الدين العام الذي كان قفز عتبة الثلاثين مليار دولار، أي سلّة بحوالي 10 مليار دولار، موزعة بين المجتمع الدولي (4.5 مليار) وبين مساهمة مصرف لبنان الذي شطب نحو 1.8 مليار دين على الدولة من خلال عملية إعادة تقييم للذهب، وبين مساهمة المصارف بنحو 4 مليارات دولار من خلال الاكتتاب بسندات الخزينة على مدى سنتين بفائدة صفر بالمئة.

هذه الخطوات خففت من حجم الدين العام وخدمته، كما انعكست إيجابًا على الفوائد بفعل صدمة الثقة

الإيجابية، فانخفضت بنيتها من 16% إلى 8% ومن ثم 6%. لكن رفض تنفيذ ما تبقى من إصلاحات تمّ الالتزام بها، مثل خصخصة جزء من قطاع الكهرباء كما ورد في القانون رقم 462، ساهم في استمرار تفاقم الدين العام، كما في خسارة الخزينة بسبب دعم هذا القطاع ما قيمته نحو ملياري دولار سنوياً. وكانت نتيجة شعار "الإصلاح" الذي أراده رئيس الجمهورية لعده إجهاض كل الإصلاحات التي اقترحها الحريري، مكتفياً بشعارات شعبية حاكم من خلالها كل الإصلاحات الحقيقية.

باريس 3 على خطى.. باريس 2

هذه المحاولة تكرّرت وسط الآثار التي نجمت عن حرب تموز العام 2006 والتحديات التي خلّفتها وأبرزها الأزمة السياسية الداخلية، والاعتصام الذي نفذته قوى 8 آذار أمام السراي الحكومي، فعقد مؤتمر باريس 3 تحت اسم "مؤتمر الرئيس رفيق الحريري الدولي لدعم لبنان"، برعاية الرئيس الفرنسي جاك شيراك في 25 كانون الثاني 2007.

ورغم الإشكال الأمني الذي وقع يوم انعقاد المؤتمر، في محيط جامعة بيروت العربية في منطقة طريق الجديدة والذي امتد إلى محيط المطار، تمكّن الرئيس فؤاد السنيورة

وأعضاء الوفد اللبناني من الوصول إلى باريس حيث قدّم أمام المؤتمرين برنامج حكومته الاقتصادي والاجتماعي. حصدها هذا المؤتمر نحو 7 مليارات دولار أميركي تعهّدت بها الدول المانحة موزعة على ثلاث فئات: دعم مباشر لميزانية الحكومة، تمويل المشاريع ودعم القطاع الخاص.

تضمّن برنامج باريس 3 خطة شاملة للملف الاجتماعي تناولت معدلات الفقر وتوزيع الدخل والثغرات في مجالات التعليم والتغطية الصحية، مع التقليل من الفوارق المكانية.

لكن نتائج هذا المؤتمر، بعد عودة الوفد اللبناني إلى بيروت، جاءت مماثلة لنتائج مؤتمر باريس 2، حيث نُفّذ بعض التعهّلات ولم تنفّذ أخرى بسبب عدم إقرار مجموعة من الإصلاحات بموجب قوانين بعد توقّف مجلس النواب عن الانعقاد. وبذلك بقيت نتائج مؤتمر باريس 2 وباريس 3 أسيرة مسلسل التعطيل المستدام.

جدول بنتائج مؤتمر باريس 3

المبالغ المقبوضة (بملايين الدولارات)	المبالغ الموقعة	المبالغ الممنوحة	
1,610	2,134	1,737	مبالغ مخصصة لتمويل المالية العامة
265	1,382	3,479	مبالغ مخصصة لتمويل المشاريع
1,029	1,536	1,463	مبالغ مخصصة لتمويل القطاع الخاص
2,904	5,052	6,679	المجموع

المصدر: كتاب "مشروع لبنان الاقتصادي" لمارن سويد.

مؤتمر "سيدر": فرصة جديدة

رغم التسوية الرئاسية (2016) التي كان يفترض أن تفتح الطريق أمام إصلاحات تعالج معضلة تنامي الدين العام وخدمته، وأمام إعادة تأهيل البنى التحتية التي بقيت على حالها منذ العام 1998، نجح الرئيس سعد الحريري في عقد مؤتمر "سيدر" وفي توفير الدعم المطلوب له من الدول المانحة، لكنه سرعان ما انضم إلى لائحة ضحايا "سياسات التعطيل".

القاسم المشترك الأساس بين أسباب تعثر "سيدر" وباريس 2 وباريس 3 هو نفسه: رفض شريحة واسعة من القوى السياسية الإصلاحات الواردة في توصيات المؤتمرات الثلاثة. ظنّ بعض المكونات السياسية أنه يمكن خداع المجتمع الدولي مرة ثانية (كما حصل في باريس 2) بحيث يحصل لبنان مليارات الدولارات كقروض ميسرة أو هبات من دون أن يلتزم بالإجراءات

الإصلاحية، فجاء الجواب في اجتماع "مجموعة الدعم الدولية" الأخير في باريس (11 كانون الأول 2019): "ساعدوا أنفسكم لنساعدكم".

المحطة الأولى من تأخير مسار مؤتمر "سيدر" جاءت مباشرة إثر انعقاده، مع تأخر تشكيل الحكومة (إثر انتخابات 2018) مدة تسعة شهور، أعقبها شهر ونيف فترة إلزامية لإقرار البيان الوزاري ونيل الثقة، قبل أن تدخل الحكومة الجديدة نفق التجاذبات السياسية، التي أدت إلى عقد ثلاثين جلسة لمجلس الوزراء لإقرار موازنة 2019 التي تتضمن بنوداً مهمّة في توصيات "سيدر"، أهمّها خفض العجز. كما تعرّض لحملات سياسية وصفت برنامج "سيدر" بأنه عبارة عن "دين إضافي".

عناصر شبه كثيرة يمكن التوقّف عندها بين مؤتمري باريس 2 و"سيدر"، أبرزها لجوء سعد الحريري (كما رفيق الحريري من قبل) إلى المجتمع الدولي للمساعدة على تنشيط الاقتصاد اللبناني، بعد انسداد الآفاق الداخلية مع تراجع معدلات النمو والحركة الاستثمارية وارتفاع نسب البطالة. أما العنصر الثاني والأهم فهو "خسارة الوقت" التي شكّلت على الدوام المفتاح الأساس في سياسات التعطيل. فلو نُفِذت إصلاحات باريس 2 لما كانت تفاقت المديونية

العامّة وخدمتها، ولما كانت ثمة حاجة ربما لمؤتمر "سيدر". كما أنه لو طُبِّقت إصلاحات "سيدر" من دون تأخير دام عامًا ونصف العام حتى الآن، لما كانت انفجرت الأزمات الاقتصادية والمالية في الشارع. ويكفي للتأكيد على هذه الخلاصة التذكير بإصلاحات قطاع الكهرباء التي لو طُبِّقت بعد باريس 2، وأهمّها قانون 462 للخصخصة (الذي أعيد إدراجه في "سيدر")، لكانت وفرت على الخزينة 47 مليار دولار أميركي.

أما اليوم فلم يعد تطبيق "سيدر" كافيًا لمعالجة الأزمة المالية المستجدة (أزمة السيولة)، كما أن تطبيق الورقة الإصلاحية التي أقرتها حكومة الحريري قبل استقالته في 29 تشرين الأول 2019 لم يعد يكفي أيضًا، ما يثبت مرة جديدة أن التأخر في إصلاح أي أزمة تترتب عليه كلفة أكبر وإجراءات أكثر إيلاّمًا.

وكان مؤتمر "سيدر" الذي عقد في 6 نيسان 2018 في باريس شهد حضور أكثر من 50 دولة ومنظمة دولية، رحّبت ببرنامج الحكومة اللبنانية ودعمته بقروض إجمالية بلغت نحو 11 مليار و800 مليون دولار أميركي، 9 مليار منها قروض ميسّرة على مراحل، بالإضافة إلى هبات مالية تصل قيمتها إلى نحو 860 مليون دولار.

كما تعهد لبنان في برنامجة الإصلاحي مكافحة الفساد وإجراء إصلاحات قطاعية (إنشاء هيئة ناظمة للكهرباء وتعيين مجلس إدارة جديد لمؤسسة كهرباء لبنان اللذان لم يطبقا منذ العام 2002)، وإصلاح القطاع العام وتنويع القطاعات الاقتصادية والخدماتية، وتعزيز الحوكمة والمساءلة وتحديث قواعد استدرار العروض ودعم جهود مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً للمعايير الدولية.

وبخلاف ما تردد عن شروط وضعت على لبنان في مؤتمر "سيدر"، فإن ما ورد في برنامج الحكومة الإصلاحية كان بناء على قناعة داخلية بأن لا خلاص للبنان من دون الالتزام بهذه الإجراءات، التي أصّر الحريري على إدراجها في بيان حكومته الوزاري.

سباق جديد مع الوقت

والمعلوم أن أسباباً كثيرة دفعت سعد الحريري في العام 2017 إلى التحضير لمؤتمر "سيدر" ومن ثم السعي لتطبيق برنامجة، أبرزها أن كل الدول الحديثة بدأت تعتمد على محرك أساس لمستقبل الاقتصاد يقوم على الاستثمار في البنى التحتية، وهو الخيار الذي اعتمدته "مجموعة العشرين" في اجتماعاتها الأخيرة. جاء ذلك بالتزامن مع صدور مؤشرات دولية في السنوات القليلة الماضية أظهرت

أن ترتيب موقع البنى التحتية في لبنان يقع في مكانة متأخرة جداً، لأنها لم تشهد أي تطوير منذ العام 1998. كما أن ورشة هذه البنى التي أطلقها الرئيس رفيق الحريري بين العامين 1993 و1998 كانت تكفي لثلاثة ملايين ونصف مليون لبناني فقط، أما اليوم فقد أضيف إليها أكثر من مليوني شخص بحكم النمو الديمغرافي من جهة، ولجوء نحو مليون ونصف مليون نازح سوري إلى لبنان من جهة ثانية.

أدرك الحريري أن لبنان في سباق مع الوقت وأنه لا بدّ من مبادرات تستبق المخاطر تجنّباً لكلفة أكبر في حال التأخر بمواجهتها.

وضع مع فريق عمل يرأسه مستشاره الاقتصادي الدكتور نديم المنلا تصوّراً سوّقه في الكثير من عواصم العالم على مدى عام ونيّف، ويقوم على أربع ركائز هي:

1. برنامج إنفاق استثماري في البنى التحتية يمتد على 8 سنوات بقيمة 17 مليار دولار، ويشمل قطاعات الطاقة (بما فيها الطاقة المتجددة) والنقل والنفائات الصلبة والمياه والصرف الصحي والإرث الثقافي (إعادة تأهيل كل المناطق الأثرية).

2. تأمين الاستقرار في المالية العامة من خلال خفض العجز بمعدّل 1 بالمئة سنوياً على مدى خمس

سنوات، أي تخفيض خمس نقاط خلال هذه الفترة عن طريق تخفيض الإنفاق غير المجدي، مقابل رفع منسوب الإنفاق الاستثماري (المجدي) بمعدّل مليارين دولار أميركي سنوياً من خلال برنامج "سيدر".

3. إجراء إصلاحات هيكلية وقطاعية ضرورية لتأمين ديمومة النمو على المدين المتوسط والطويل.

4. إيلاء الاهتمام المطلوب بالقطاعات الإنتاجية، أي اقتصاد منتج. وقد ركزّ البند الرابع من برنامج "سيدر" على قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات (من وحي خطة ماكينزي).

الاقتصاد الريعي

وقد دحضت الفقرة الرابعة من برنامج "سيدر" الاتهامات التي وُجّهت إلى "السياسات الاقتصادية" وما زالت مستمرة حتى اليوم، تحت عنوان أنها عبارة عن "اقتصاد ريعي" لا يولي أهميةً للاقتصاد المنتج والقطاعات الإنتاجية، من دون الأخذ في الاعتبار الظروف التي رافقت هذه "السياسات" والشروط التي ينبغي توفيرها لأي قطاع منتج وفي مقدمها تأهيل البنى التحتية. وواقع الحال أن

النظام اللبناني يتبنّى فعلاً اقتصاداً ريعياً يقوم على الخدمات والسياحة وتحويلات اللبنانيين من الخارج. لكن ما أغفله هذا الاتهام هو أن ما يُسمّى الاقتصاد الريعي قائم في لبنان منذ الاستقلال، وتمّ اعتماده في كافة العهود.

أما الحريي الذي تبنّى بدوره النظام الاقتصادي الحرّ وتمسك به منذ وصوله إلى الحكم، فقد ركّز بداية على ميزات لبنان التفاضلية (السياحية والخدمات والقطاع المصرفي) بوصفها مصادر قوة في الاقتصاد اللبناني، وحدّد خارطة طريق على مراحل تقود إلى تعزيز القطاعات الإنتاجية لكن بعد إعادة تأهيل البنى التحتية.

ذلك أن لا إمكانية لتنشيط قطاع الصناعة مثلاً من دون معالجة أزمة الكهرباء، ولا قطاع الزراعة من دون تأهيل قطاع المواصلات أو تمتين القطاع المصرفي وهكذا دواليك، ما يعني أن تطوير القطاعات الإنتاجية يتطلّب سلة مترابطة عمودها الفقري بنية تحتية أفقية مؤهلة لخدمة كل القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية.

لذلك أطلق الحريي بدايةً ورشة إعادة تأهيل البنى التحتية لتكون مفتاح تطوير كل القطاعات، ثم أقر مجموعة قوانين تمنح حوافز لاستقطاب استثمارات في القطاعات المنتجة مثل القانون 360 المتعلّق بمؤسسة "إيدال". وبدأ

التفكير مع فريقه الاقتصادي، بالتواصل مع خبراء أوروبيين، في إعداد خارطة طريق لتنمية قطاعات الزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات.

ومثلما حال انصراف رفيق الحريري إلى سياسات التصحيح المالي بين العامين 2000 و2004 دون إيلاء الأهمية اللازمة للقطاعات المنتجة، كذلك حالت دون ذلك سياسات التعطيل التي رافقت حكومات فؤاد السنيورة وتمام سلام وسعد الحريري. ولم يكتفِ الأخير بدعم مقترحات خطة ماكينزي التي أعطت أولوية للقطاعات الإنتاجية وحسب، وإنما تعمّد إدراج الجانب المتعلق بدعم هذه القطاعات في برنامج "سيدر".

أما الاتهامات الموجهة إلى سياسات رفع الفوائد التي تمثّل أحد الدوافع الرئيسية لتفشّي الاقتصاد الريعي فهي صحيحة من دون شك. لكنها في المقابل تتجاهل أسباباً موضوعية أبرزها أن الأزمات أو سياسات التعطيل هي التي تتسبّب بارتفاع الفوائد ما يشجّع المودعين على الاستثمار في سندات الخزينة بدلاً من القطاعات الإنتاجية، فيما العكس صحيح. والدليل على ذلك أن الصدمة الإيجابية التي خلفها مؤتمر باريس 2 خفّضت بنية الفوائد، ما انعكس إيجابياً على خدمة الدين العام وبالتالي على نسبة العجز.

في كل الأحوال، لم يطرح أحد من متّهمي الحرية باعتماد الاقتصاد الريعي أي بديل في أي لحظة. كما أن "تيار المستقبل" لم يتولّ في أي من الحكومات التي شكّلت منذ ثلاثين عامًا، أيًا من وزارتي الصناعة أو الزراعة اللتين تناوب عليهما في غالب الأحيان، وزراء معترضون على "السياسات الاقتصادية" لم يعدّوا حرفًا واحدًا في هذه السياسات، كما لم يقترحوا مشروع قانون واحد لإقراره في الحكومة أو في مجلس النواب الذي امتلكوا فيه الأكثرية على مدى عشرين عامًا من أصل ثلاثين.

خلاصات

إن قراءة متأنية لهذا الكتيب تقود إلى خلاصات عديدة، أبرزها أن الفترة الذهبية الفعلية للسياسات الحريية الاقتصادية التي شهدت نسبة أقل من سياسات التعطيل، كانت بين العامين 1993 و1998، أي ست سنوات فقط من أصل ثلاثين، بينما شهدت الأعوام المتبقية مسلسلاً من العراقيل والعقبات تناوبت على قيادته جهات محلية وخارجية في آن.

كما تُظهر الوقائع والأرقام أن هذه "السياسات" حققت خلال السنوات الست المشار إليها إنجازات كبيرة ربّما لا يعرفها جيل أو أكثر من اللبنانيين، مثل تأمين التيار الكهربائي 24/24 وتوفير معالجة جديّة لمعضلة النفايات الصلبة. لكن سياسات التعطيل التي لازمت الحكومات الحريية اللاحقة وصولاً إلى حكومتي سعد الحريري الأخيرتين (2016-2018) أعادت جزءاً لا يستهان به من هذه الإنجازات إلى المربّع الأول، بما في ذلك ملفّ الكهرباء والنفايات الصلبة،

وحالت دون صيانتها وتطويرها. فباستثناء مطار رفيق الحريري الدولي الذي نجحت الحكومتان الأخيرتان بتسهيل إجراءاته الأمنية (18 مليون دولار) بانتظار تنفيذ قرار توسعته ليتسع لـ 12 مليون مسافر (كلفة التوسعة 180 مليون دولار)، وقطاع الاتصالات الذي تمكّنتا من استنهاضه وإبقائه على سكة العصر، منعت سياسات العرقلة والمناكفات السياسية الحكومات الحريية منذ العام 2005 حتى اليوم من إضافة حجر واحد إلى البنى التحتية التي كانت أنجزت العام 1998، بما في ذلك مرافق حملت اسم رفيق الحريري أو التصقت باسمه مثل مستشفى بيروت الحكومي والمدينة الرياضية.

ورغم أن رفيق الحريري، وبعده سعد الحريري، سلكا درب التضحيات والتسويات، بوصفها أقصر الطرق إلى الإنجازات، اصطدم كلاهما بنتائج مخيبة للأمال. الأول تعايش مع نظام وصاية وأمراء حرب، والثاني "رَبط نزاعه" مع "حزب الله" وأبرم تسوية - مغامرة مع الرئيس ميشال عون، لكن التجريبتين أظهرتا أن التسويات تخدم لفترات قصيرة في بلدٍ تحكمه عُقد التاريخ ومشقة الجغرافيا.

أما الأخطر في ما أظهرته هاتان التجريبتان بالوقائع، أن لبنان كان قادرًا على بلوغ برّ الأمان الاقتصادي والمالي،

ولم يكن ليقع اليوم في قعر أزمة نقدية واقتصادية غير مسبوقة بلغ معها الدين العام حدود 87 مليار دولار لولا مسلسل التعطيل، الذي قادته سياسات متعاقبة لا تعرف قيمة كلفة الوقت.

فبين منع رفيق الحريري من التنقيب عن النفط والغاز منذ العام 2001 أو تنفيذ إصلاحات باريس 2 بواسطة أكثرية مدعومة من الوصاية (بين 1992 و 2004)، وبين ثلث معطل عابر للطوائف (بعد اتفاق الدوحة العام 2008)، وصولاً إلى ثلث معطل من لون طائفي واحد إثر حادثة قبرشمون في 2019 (في عهد الرئيس ميشال عون)، دفع لبنان أثماً باهظة أدت إلى اهتزاز الاستقرار النقدي للمرة الأولى منذ العام 1991.

رفيق الحريري كان يطمح أن يكون لبنان مثل هونغ كونغ، أو دبي كما نعرفها اليوم. تعرّف إلى الشيخ محمد بن راشد العام 1999 عندما كانت لا تزال دبي الحديثة مجرد فكرة. اطلع من حاكم المدينة على خطته لتطويرها فسارعه القول: "أنا واثق أنك قادر على تنفيذ هذه الخطط لأن أحداً في بلدك لا يُعطّل ما ترسمه للمستقبل. أمّا عندنا في لبنان فثمة صراعات سياسية ومحاولات مستمرة لتعطيل أي فكرة أو حلم أو إنجاز للأسف". وبالفعل تقدّمت دبي

أشواطاً بعيدة إلى الأمام وأصبحت اليوم من أحدث المدن العربية، وبقي لبنان أسيراً لسياسات التعطيل.

لا شك أن الحرية السياسية والاقتصادية أخفقت في محطات كثيرة، وأخطأت في التكيف مع منظومة الفساد والفاستدين الذين فرضتهم معادلتا الوصاية والتمثيل الشعبي والطائفي على طاولة الحكم. لكنها حاولت مراراً وتكراراً ولم تقوَ على مقاومة هذه المنظومة التي تحصّنت إما بالقوة أو بامتدادات إقليمية أو بالطوائف، لتبقى هي الحلقة الأضعف رغم امتلاكها، وحدها، مشروعاً يحمي لبنان ويفتح آفاقه نحو "المستقبل". ولعل بعض اللبنانيين يتذكر كلاً ما ماثوراً للرئيس الشهيد في منتصف التسعينات جاء فيه: "في الحكومة التي أترأسها" ثلاث من الأوامر وثلاث من الوزراء غير المنتجين.. وثلاث ثالث من الحرامية".

في المقابل، ورغم سياسات التعطيل، اكتسبت هذه الحرية تعاطفاً ملحوظاً من شريحة واسعة في المجتمع اللبناني، كما نالت فوق ذلك ثقة غير مسبقة من المجتمع الدولي، عبّرت عنها مشهديات استثنائية تعاقبت بين مؤتمرات باريس 1 و2 و3 وصولاً إلى "سيدر". كما عبّرت عنها الأرقام والمؤشرات الاقتصادية ومعدلات النمو التي كانت ترتفع، كما برز في هذا الكتيب، مع وصول "حريي"

إلى السراي الحكومي، لتبقى الحريية الوطنية مفتاح الأمل
للبنان واللبنانيين سواء كانت في الحكم.. أو في صفوف
المعارضة.

